الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

المرجع : ...../2020

مذكرة بعنوان:

الكفاءة الاستخدامية لإيرادات الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية
دراسة حالة بلدية أحمد راشدي(2017-2019)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص " مالية المؤسسة "

إعـداد الطالبة:

- محفوظ روميسة

إشراف الأستاذ:

زواري فرحات سليمان

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
علية عبد الباسط عبد الصمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
زواري فرحات سليمان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
زيد جابر	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

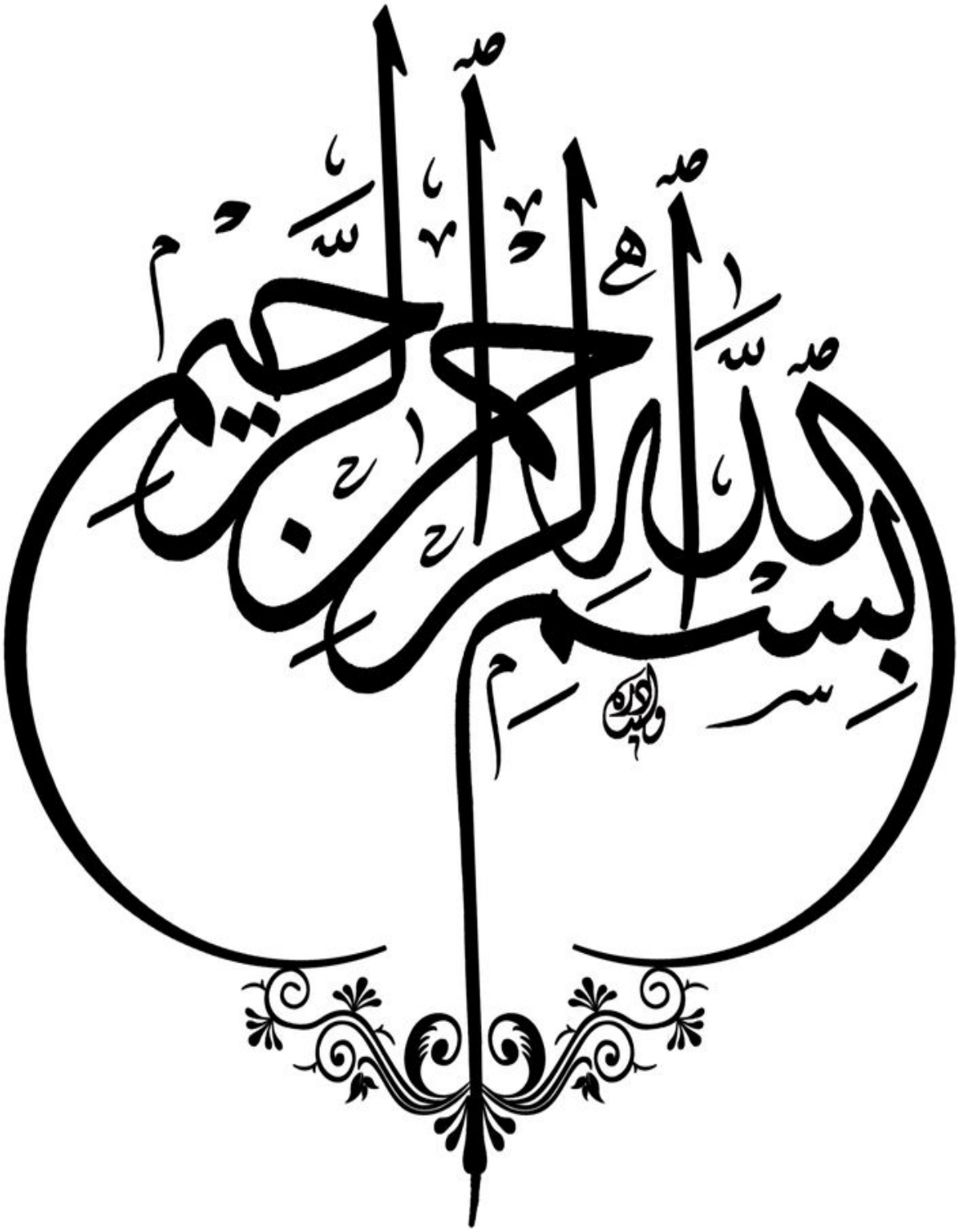
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكـــــر

بعد الحمد والشكر لله عز وجل الذي أنار لي درب النجاح

ووفقني لإنجاز هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ **سليمان فرحات زواري**

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحه وتوجيهاته

إلى أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من عناء لقراءة المذكرة

الشكر سيكون موجها أيضا إلى **فاتح بن نعيجة**

إلى الأمينة العامة لبلدية أحمد راشدي **عجرود يمينة**

وكل عمال مصلحة الميزانية والمحاسبة

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

أشكركم جميعا

الإهـــــــــــداء

إلى نبض المحبة و الحنان ،من سهرت الليالي

إلى من سقتني من ينبوع الصدق والوفاء

إلى بدلت الغالي والنفيس لأجل وصولي لهذه المراتب

إليك أمي الحنون

إلى من جعل مني فتاة صالحة

وعلمني معنى الأمل و المثابرة والنجاح

إلى الذي أحمل اسمه بكل إفتخار

إلى الذي لم يبخل علي يوما بشيء

إليك أبي الغالي

إلى أخي الكبر وأبي الثاني

كريم

إلى ضلعي الثابت وسندي بالحياة إخوتي

الحاسن، أمير، علاء الدين

إلى من تقاسمت معهم حلو حياتي ومرها أخواتي

رقية، أمينة، أميرة

إلى زوجات إخوتي

سعاد، مفيدة

إلى كتاكيت العائلة، ومصدر سعادتي

جنى، لجين، حليمة، شهاب الدين، أحمد ياسين، محمد

إلى صديقاتي **فدوى، أسماء، يمينة، أصالة، روبيلة**

إلى كل العائلة إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

ملخص الدراسة

الكفاءة الاستخدامية للإيرادات الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية

دراسة حالة: بلدية أحمد راشدي(2017-2019)

تهدف الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه إيرادات الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية في تمويل التنمية المحلية، وذلك للفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2019، تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لوصف الموضوع محل الدراسة، والمنهج التحليلي لتحليل إيرادات بلدية أحمد راشدي ودوها في تمويل التنمية المحلية.

توصلت الدراسة إلى أن إيرادات الجماعات المحلية تتكون من إيرادات داخلية وإيرادات خارجية، فالإيرادات الداخلية تتكون من إيرادات جبائيه متمثلة في مختلف الضرائب والرسوم التي تحصل لفائدتها، وغير جبائيهمتأتية أساسا من مداخيل الأملاك ونواتج الاستغلال ، إضافة إلى الإيرادات الخارجية متمثلة أساسا في الإعانات المقدمة من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية إضافة إلى التبرعات والهبات.

كما توصلت الدراسة التطبيقية لبلدية أحمد راشدي، أن البلدية تعتمد على الإيرادات الخارجية بنسبة كبيرة لتمويل مشاريع التنمية المحلية، ذلك راجع لضعف إيراداتها الداخلية .

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، البلدية، التنمية المحلية، الإيرادات.

Efficiency of use of the revenues of local groups in financing local development case study : Ahmed Rachdi municipality(2017-2019)

The study aims to clarify the role played by the revenues of local groups, especially the municipality, in financing local development for the period from 2017to 2019, the descriptive approach was used to describe the subject under study, and the analytical approach to analyse the revenues of Ahmed Rachdi municipality and its role in financing local development.

The study found that the revenuesof local groups consist of internal and external revenues, as the internal revenues consist of tax revenues represented in the various taxes and fees that are levied in their favor, and non-taxation derived mainly from property incomes and the products of exploitation,in addition to the external revenues represented mainly in the subsidies provided by the state and the common fund for local groups in addition to donation and grants.

The applied study of Ahmed Rachdi municipality relies on external revenues to a large extent to fund local development projects, due to its weak internal revenues.

Keywords: local groups, municipality, local development, revenues.

فهـــــــــــــرس

المحتويـــــــــــات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	I
فهرس الأشكال والجداول	IV
المقدمة العامة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المحلية وإيرادات الجماعات المحلية	**2–33**
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية	3
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وأهدافها	3
أولا: مفهوم التنمية المحلية	3
ثانيا: أهداف التنمية المحلية	6
المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية ونظرياتها	7
أولا: مجالات التنمية المحلية	7
ثانيا: نظريات التنمية المحلية	10
المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية والعراقيل التي تواجهها	12
أولا: مقومات التنمية المحلية	12

فهرس المحتويات

ثانيا: العراقيل المرتبطة بالتنمية المحلية	14
المبحث الثاني: الاطار النظري للإيرادات الجماعات المحلية	16
المطلب الأول: ماهية إيرادات الجماعات المحلية	16
أولا: التعريف بإيرادات الجماعات المحلية	16
ثانيا: تصنيف إيرادات الجماعات المحلية	16
المطلب الثاني: مصادر إيرادات الجماعات المحلية	17
أولا: مصادر التمويل الداخلية	17
ثانيا: مصادر التمويل الخارجية	23
المطلب الثالث: عوائق تحصيل موارد الجماعات المحلية	25
أولا: عوائق الجباية المحلية	25
ثانيا: عوائق الصندوق المشترك للجماعات المحلية	25
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	27
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	27
المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة	31
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: دراسة ميدانية حول إيرادات الجماعات المحلية بلدية أحمد راشدي نموذجا	60-35
تمهيد	35

فهرس المحتويات

المبحث الأول: التعريف ببلدية أحمد راشدي	36
لمطلب الأول: مدخل عام لبلدية أحمد راشدي	36
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية أحمد راشدي	37
المبحث الثاني: إيرادات بلدية احمد راشدي ودورها في التنمية المحلية	45
المطلب الأول: دراسة إيرادات بلدية أحمد راشدي للفترة(2017-2019):	45
المطلب الثاني: مساهمة إيرادات بلدية أحمد راشدي في التنمية المحلية	54
خلاصة الفصل	60
الخاتمة	62
قائمة المراجع	67

فهـــــرس

الجـــــــــداول

الأشكـــــــــــال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور إيرادات بلدية أحمد راشدي للفترة(2017-2019)	45
02	التقديرات والإنجازات الخاصة بإيرادات قسم التسيير للفترة(2017-2019)	46
03	تطور إيرادات قسم التسيير من (2017-2019)	47
04	إيرادات قسم التجهيز والاستثمار (2017-2019)	52
05	نسبة مساهمة إعانات الدولة، الصندوق المشترك للجماعات المحلية إلى إجمالي إيرادات قسم التجهيز من (2017-2019)	53
06	نسبة مساهمة الاقتطاع من إيرادات التسيير إلى إجمالي إيرادات التجهيز	54
07	المشاريع المنجزة في إطار التمويل الذاتي (2017-2019)	55
08	المشاريع المنجزة في إطار المخطط البلدي للتنمية (PCD) للفترة(2017-2019)	56
09	المشاريع المنجزة في إطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) للفترة (2017-2019)	58

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبلدية أحمد راشدي	44
02	مساهمة منتوجات الاستغلال وناتج الأملاك العمومية إلى إجمالي إيرادات التسيير (2017-2019)	48
03	مساهمة الإيرادات الجبائية إلى إجمالي إيرادات التسيير	49
04	مساهمة باقي الإيرادات إلى إجمالي إيرادات التسيير	50

المقدمـــــة العامـــــــة

تعد التنمية المحلية من أهم الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها و يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم والسير في طريق النمو، وكذا تحقيق التوازن بين الأقاليم، وذلك من خلال تلبية الحاجيات الأساسية للسكان .

نظرا لأهمية التنمية المحلية اتجهت الجزائر إلى الاهتمام بالجماعات المحلية من خلال تجسيد سياسة اللامركزية، ويظهر ذلك جليا من خلال إعطاء بعض الصلاحيات للجماعات المحلية منها البلدية، التي تساهم في تجسيد مختلف البرامج التنموية التي تؤدي إلى تحقيق تنمية محلية على مستواها.

يتضح أن البلدية هي النواة الرئيسية للتنمية المحلية بالنظر إلى الصلاحيات التي أوكلت لها في مختلف المجالات، فأداء البلدية للمهام الملقاة على عاتقها يستوجب توفرها على موارد مالية من مصادر مختلفة قد تكون داخلية ذاتية متمثلة في مداخيل الأملاك ونواتج الاستغلال المالي إضافة إلى الإيرادات الضريبية و الموارد الخارجية والتي تعتمد عليها البلدية بصفة كبيرة وتتمثل أساسا في الإعانات المقدمة من الطرف الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

أولا) إشكالية الدراسة

تهدف الجماعات المحلية إلى تحقيق التنمية المحلية وتجعلها من أولى أهدافها، والبلدية وباعتبارها خلية أساسية على مستوى الدولة تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية على مستواها المحلي وذلك من خلال مختلف إيراداتها الذاتية إضافة إلى مختلف الإعانات.

على ضوء ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة والمتمثلة في:

ما مدى فعالية إيرادات بلدية أحمد راشدي في تمويل التنمية المحلية؟

لمعالجة الإشكالية الرئيسية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل للجماعات المحلية القدرة على تحقيق التنمية المحلية؟
- فيما تتمثل إيرادات الجماعات المحلية ؟
- هل الإيرادات الداخلية (الذاتية) البلدية قادرة على تمويل التنمية المحلية؟

ثانيا) فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا الفرضيات التالية:

1) الفرضية الأولى: الجماعات المحلية تهدف إلى خلق التنمية المحلية من خلال مساهمتها في إنجاز مختلف البرامج والمشاريع التنموية على مستوى إقليمها.

2) الفرضية الثانية: تتكون إيرادات الجماعات المحلية من إيرادات داخلية وإيرادات خارجية.

3) الفرضية الثالثة: الإيرادات الداخلية لبلدية أحمد راشدي غير كافية لتمويل التنمية المحلية.

ثالثا)أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وتتمثل في:

- التطرق إلى التنمية المحلية ومختلف مجالاتها.
- عرض مختلف تقسيمات الإيرادات المالية للجماعات المحلية.
- معرفة دور الجماعات المحلية والمتمثلة في البلدية في تمويل التنمية المحلية.
- التعرف على بلدية احمد راشدي والوقوف عند أبرز وظائفها.

رابعا)أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع من خلال عناصره حيث تم الجمع بين متغيرات بالغة الأهمية في الوقت الحالي، والمتمثلة في الجماعات المحلية والتنمية المحلية، إضافة إلى دورها في إبراز ما تملكه الجماعات المحلية ومن بينها البلدية من موارد مالية تمكنها من القيام بالمهام الملقاة على عاتقتها و تحقيق تنمية محلية على مستواها.

خامسا) مبررات اختيار الموضوع

أكثر ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره :

- الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بمالية الجماعات المحلية وكيفية تحصيل إيراداتها.
- إثراء الدراسات المتعلقة بالجماعات المحلية والتنمية المحلية.

سادسا) صعوبات الدراسة

لا يوجد أي عمل يخلو من الصعوبات ومن الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة:

- تزامن فترة الدراسة مع انتشار وباء كرونا ما أدى إلى صعوبة التواصل مع المشرف إضافة إلى غلق المكتبة الجامعية ونقص المراجع.
- صعوبة الحصول على البيانات والاحصائيات المتعلقة بإيرادات البلدية فلم تكون المعلومات كافية للإبراز الجانب التطبيقي من الدراسة.

سابعا) حدود الدراسة

من أجل بلوغ أهداف الدراسة تم وضع حدود لها نذكرها فيما يلي:

1) الحدود المكانية: تركز الإطار المكاني على دراسة إيرادات بلدية أحمد راشدي.

2) الحدود الزمانية: تمتد فترة الدراسة ما بين سنوات 2017إلى 2019.

ثامنا) منهج الدراسة

من أجل الإحاطة بكافة جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا اختبار صحة الفرضيات فإننا سوف نعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، باعتبارهما مناهج علمية ملائمة

لمثل هذه المواضيع، وعليه تم الاعتماد على المنهج الوصفي للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة، أما المنهج التحليلي لتحليل مختلف المعطيات المتعلقة ببلدية أحمد راشدي.

تاسعا) هيكل الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى فصلين، أحدهما نظري والأخر تطبيقي حيث تناول الفصل الأول ثلاث مباحث في حين تناول الفصل الثاني مبحثين سنعرضها فيما يلي:

فيما يخص الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان **الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية وإيرادات الجماعات المحلية** سنتطرق من خلاله إلى ماهية التنمية المحلية حيث سنتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية وأهدافها، ثم سنتناول مجالات التنمية المحلية ونظرياتها، بعدها سننتقل إلى مقومات التنمية

المحلية والعراقيل التي تواجهها، ثم سنتطرق إلى ماهية إيرادات الجماعات المحلية من خلال التعرض لمفهومها وتصنيفاتها، ثم سنتناول مصادر تمويلها بعدها العراقيل التي تواجهها، كما سنتطرق إلى الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في إنجاز هذا البحث.

أما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان **دراسة ميدانية حول إيرادات الجماعات المحلية بلدية أحمد راشدي نموذجا** سنتطرق فيه إلى التعريف بميدان الدراسة من خلال التطرق إلى تعريف بالبلدية والهيكل التنظيمي الذي تقوم عليه، ثم سنتطرق إلى دراسة تحليلية لمختلف الإيرادات التي تتحصل عليها البلدية و في الأخير سنتطرق إلى دور بلدية أحمد راشدي في التنمية المحلية من خلال دراسة مختلف المشاريع التنموية المنجزة على مدار فترة الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنمية المحلية وإيرادات الجماعات المحليـــة

تمهيد:

تعتبر التنمية المحلية القاعدة الأساسية في التنمية الوطنية للدول فهي تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة لمختلف المناطق داخل الوطن وهذا لمعالجة الاختلالات في السياسات والبرامج التنموية، وذلك من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة من أجل تحقيق رفاهية المجتمعات .

وحتى تتكمن الجماعات المحلية من تغطية مختلف وظائفها تحتاج إلى إيرادات تضمن لها النهوض الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي، وعلى هذا الأساس منح القانون للجماعات الحلية نوعا من الاستقلالية المالية في تحصيل إيراداتها الذاتية (جبائيه أو غير جبائيه)، وفي حالة عدم كفاية الإيرادات الذاتية تلجأ إلى إيرادات خارجية، و من جهة أخرى قيد القانون الجماعات المحلية في كيفية تحصيل مواردها، كما حدد كيفية توزيع المداخيل الجبائية وأعطى النسبة الأكبر منها للدولة، بينما الجماعات المحلية لا تستفيد إلا من جزئها.

ومن أجل الإلمام بمختلف متغيرات الدراسة، خصصنا هذا الفصل لدراسة الاطار النظري للتنمية المحلية وإيرادات الجماعات المحلية، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث تتمثل في:

- **المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية**
- **المبحث الثاني: ماهية إيرادات الجماعات المحلية**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة**

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية.

تعتبر التنمية المحلية الركيزة الأساسية التي تبنى عليها السياسات التنموية للدول، ولقد تطور هذا المفهوم وتعددت التعاريف الخاصة به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ما جعل مصطلح التنمية المحلية موضع اهتمام كل من الشعوب والحكومات ذلك أنها خطة وبرنامج يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم والارتقاء به إلى ما هو أفضل، وتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة ونظرا للأهمية التي يكتسبها موضوع التنمية المحلية، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التنمية المحلية وأهدافها في المطلب الأول، مجالات التنمية المحلية ونظرياتها في المطلب الثاني، ومقومات التنمية المحلية والعراقيل التي تواجهها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وأهدافها.

أولا) مفهوم التنمية المحلية: من خلال هذا العنصر سنقوم بتعريف التنمية المحلية ونتطرق إلى أهم خصائصها.

1) تعريف التنمية المحلية: تعددت التعاريف المقدمة للإلمام بشكل شامل لمفهوم التنمية المحلية نذكر منها ما يلي:

التنمية المحلية هي "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي، للارتقاء بمستوى المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة في منظومة شاملة ومتكاملة".[1]

وقد عرفها محي الدين صابر بأنها "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، أن يكون ذلك الوعي قائم على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية في كل المستويات عمليا وإداريا".[2]

كما تعرف على أنها "عملية تفاعلية وتشاركية متكاملة، فهي عمل مخطط ومدروس يهدف إلى

[1] فيلالي خديجة، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية بوسعادة، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة لمسيلة، 2012-2013، ص23.

[2] سرير عبد الله رابح، المجالس المنتخبة كاداه للتنمية المحلية، مجلة المفكر، العدد 07، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص83.

إحداث تغييرات إيجابية في المجتمع من خلال اكتشاف وإبراز الموارد البشرية والمادية واستغلالها بطريقة مثلى من أجل الوصول إلى تحقيق تقدم للمجتمع في مختلف المجالات، وتحقيق رضى المواطنين من خلال تحقيق العدالة واحترام مبدأ تكافؤ الفرص".[1]

ويرى الدكتور فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية بأن التنمية المحلية "هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود الحكومات لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق التكامل لهذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي".[2]

كما تعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج في الحياة الاجتماعية والمساهمة بأقصى قدر ممكن".[3]

فالتنمية المحلية هي عملية تغيير مقصودة، تتم بشكل قاعدي أي من الأسفل إلى الأعلى، وتعتمد على مشاركة جميع الفواعل المحلية من مواطنين، مجتمع مدني، قطاع خاص، وتتخذ من إقليم محدد مجالا لها في سبيل الوصول إلى الرفع من المستوى المعيشي للسكان المحليين.[4]

وينظر الاستاذ "آرثر دانهام" "ARTHUR DUNHAM" للتنمية المحلية على" أنها نشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهالي".[5]

و يعرفها البنك الدولي في دراسة له عن "مدن التغيير" الصادرة سنة 2004على أنها تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في المنطقة، فهي عبارة عن عملية يقوم من خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال إضافة إلى

---

[1] بقليل نور الدين، أثر اليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2018-2019، ص25.

[2] جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11، دار الامة للطباعة والنشر، طبعة 2014، الجزائر، ص17.

[3] فؤاد غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع، طبعة1، عمان- الأردن، 2015، ص31.

[4] هادية بن مهدي، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد1، 2020، ص151.

[5] عادل بنقاب، سياسيات التمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في تنفيد الاجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مذكرة الماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص7.

المجتمع المدني، بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير الظروف المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.[1]

كما عرفت بأنها مصدر لتنويع وإثراء الأعمال الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين من خلال تجنيد وربط موارده وثرواته ومنه يصبح نتاج جهد سكان الإقليم.[2]

مما سبق يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها عملية تهدف إلى إشراك المجتمعات المحلية في صياغة مشاريع وبرامج التنمية وخطط عملها التي يمكن تحقيقها بالتفاعل مع الجهود الحكومية، بهدف تحسين ظروف معيشة السكان المحليين في شتى المجالات .

2)خصائص التنمية المحلية: يمكن حصر أهم خصائص التنمية المحلية فيما يلي:[3]

أ)الشمولية: بمعنى أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية والاقتصادية والتعليمية والاسرية والترويجية والعمرانية...،ولجميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب وكبار.

ب)التوازن: لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب المجالات أو البرامج وإلا نفي لشروط الشمول، وإنما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، و إن اقتضى الأمر في ظروف ما زيادة جرعة الخدمات التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية أو المرتبطة بالأطفال وتعديل نسب هذه البرامج، أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقا للتوازن الذي يتطلب تحريك التنمية في مجتمع ما، كما يتناول التوازن أيضا دور المجهودات الحكومية وغير الحكومية.

ج)التنسيق: إلى جانب خاصيتي الشمول والتوازن، فإن ذلك يتطلب قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.

د)التعاون والتفاعل الإيجابي: يجب أن يكون هناك تعاون و تأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية، وألا يترك هذا التعاون للصدفة بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون البناء أو التفاعل الايجابيين بين هذه الأجهزة، حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض، وليس سلبيا لإعاقة بعضها.

---

[1] بن الحاج جلول ياسين، أهمية تفعيل الإيرادات المحلية الغير جبائية في تمويل التنمية المحلية –حالة الجزائر–، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثامن، ص 138.

[2] صادق زوين، الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة بلدية وادي العثمانية، 2002–2020، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد1، 2020، ص151.

[3] فؤاد غضبان، نفس المرجع، ص ص 41–42.

هـ) الاستمرارية: إن العملية التنموية وتحقيق مهمتها الحضارية لا تتم في يوم و ليلة، بل تأخذ زمنا يطول ويقصر، لدى فعملية التنمية لا تتوقف عند تحقيقها للمتطلبات، بل لابد من المحافظة عليها وتحقيق المزيد منها، وبذلك تكون عملية التنمية مستمرة نحو الأحسن، وهذه الديمومة والاستمرارية للعملية التنموية تكون مستغرقة لحياة الأفراد والمجتمعات على حد سواء، بمعنى أن الأفراد يستنفدون أعمارهم وطاقاتهم من أجل التنمية ويحرصون على نقل ذلك لمن يخلفهم في المجتمع.[1]

ثانيا)أهداف التنمية المحلية: تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الهداف ومن بينها:

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، وعدم الحيلولة وتمركزها بالمدن؛
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة هذا يؤدي إلى الحد من الهجرة الداخلية وزيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية؛
- ربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا؛[2]
- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها؛
- دعم الأنشطة المنتجة للثروة وتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة والإنتاجية؛
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات و داخل الإقليم الواحد، وترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم ؛
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والاجنبي؛
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين ومحاربة الفقر والإقصاء من خلال تحقيق العدالة ومحاربة الآفات الاجتماعية؛[3]
- تحقيق المزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي وتطوير أساليب أكثر فعالية وكفاءة في المجالات السياسية؛
- صهر المجتمعات المحلية وتحويلها إلى حالة من التماسك والترابط من أجل تحقيق نمو متوازن مما يجنب المجتمع الكثير من الهزات والانتكاسات من خلال ترابط المشاريع وتكاملها وحتى يكون إحساس دائم بالوحدة الوطنية.[4]

---

[1] ناجمي الهاشمي، دور البلدية في التنمية المحلية – الهياكل القاعدية نموذجا–، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية– أدرار–، 2018/2017، ص 14.

[2] خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010–2011، ص ص 28–29.

[3] بهلولي فيصل، خويلد عفاف، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر– دراسة في برامج التنمية المحلية للبلديات ومصادر تمويلها، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي–الجزائر، المجلد 02، العدد01، جوان 2019، ص47.

[4] محلابي علي، مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية البويرة–، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة–،2018/2017، ص 23.

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية ونظرياتها

أولا) مجالات التنمية المحلية: يهتم موضوع التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شأنها أن تغيير في وضعية المجتمع المحلي إلى الاحسن، وتشمل العديد من المجالات أهمها:

1)التنمية الاقتصادية: ويقصد بها مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية وتوجيه المشروعات والبرامج نحو الاستثمار المحلي والسعي إلى تطوير أفاق التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمة العمومية.[1]

وقد "عرفها حربي عريقات" بأنها عملية يزداد فيها الدخل القومي والدخل الفردي في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم وتتجلى التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:[2]

- تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة؛
- زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد؛
- زيادة متوسط الدخل للفرد.

وتهدف التنمية الاقتصادية إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجتمع المحلي، سواء في الجانب الزراعي أو الصناعي وحتى المنشآت القاعدية مما يسمح لها بخلق توازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي حاجات أفرادها.[3]

ويمكن حصر أهمية التنمية الاقتصادية في:

- تعتبر من أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية والتبعية بمختلف اشكالها؛
- تعمل على مستوى الاقتصاد الكلي لتحسين الناتج المحلي، وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود؛
- تعمل على تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة.[4]

---

[1] عبايدية سارة، المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية قراءة في النصوص، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد06، العدد02، 2019، ص113.

[2] محلابي علي، نفس المرجع، ص26.

[3] جمال زيدان، مرجع سبق ذكره، ص21.

[4] كروش نور الدين، أولاد إبراهيم ليلى، طرق واليات تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مداخلة بالملتقى الوطني حول" النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية" جامعة محمد بوضياف لمسيلة يومي :4و5 فيفري 2019، ص3.

2)التنمية الاجتماعية: عرفها" كارول بوتوم" أستاذ بجامعة بوردو بأنها الجهد لزيادة الفرص الاقتصادية، وتحسين مستوى حياة الأفراد في المجتمع من خلال مساعدة مواطنيه بالتعرف على مشاكلهم التي تحتاج إلى قرار وعمل الجماعة،[1]

وهي أسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة العمل والتفكير والحياة، عن طريق إثارة وعي الناس بالبيئة المحلية من أجل المشاركة في تنفيد برامج التنمية لإحداث التغيير الازم لتطوير المجتمع.[2]

كما يقصد بالتنمية الاجتماعية الارتفاع في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر، كما تطمح إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر من خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة..[3]

وتشمل تغيير الأوضاع الاجتماعية على عنصرين:[4]

- تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تساير ظروف العصر؛
- إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب.

وقد عرفت التنمية الاجتماعية بأنها وسيلة لتغيير الواقع الاجتماعي مما هو عليه الان وذلك في اتجاه محدد وهو خلق المجتمع الصناعي الحديث، وينظر للتنمية الاجتماعية من خلال:[5]

- أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير؛
- تعمل على زيادة الدخل؛
- خلق مجتمع صناعي متطور.

[1] غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن1989-2003، طبع بدعم من وزارة الثقافة، عالم الكتب الحديث، ص69.

[2] سميحة طرى، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة مؤسسة الاخوة عموري بسكرة، طبعة اولى، مكتبة الوفاء القانونية، ص27.

[3] فؤاد غضبان، مرجع سبق ذكره

[4] فيلالي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص25.

[5] محلابي علي، مرجع سبق ذكره، ص27.

3)التنمية السياسية: هي أحد أوجه التنمية المجتمعية تقوم حسب "لوسيان باي Lucun Pey" على التحديث السياسي، التعبئة السياسية، بناء ديمقراطية، تحقيق الاستقرار، التغيير الاجتماعي، التنمية الإدارية(تعزيز اللامركزية)والقانونية(تعزيز مبدا الفصل بين السلطات).[1]

وتعرف على أنها عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له باستيعاب التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع وتكسبه القدرة على مواجهة المشكلات،[2] كما تعمل على توفير الاستقرار السياسي وهذا الاستقرار لا يعني الجمود وإنما يرتبط بخلق مناخ ملائم للتخطيط وتوجيه مسار التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسيطرة على البيئة والقدرة على حسن استخدام الموارد.[3]

وهي عبارة عن مجموع الأفكار التي تساهم في تكوين الرأي العام للتأثير به على القرار السياسي أي المشاركة في وضع القرار عن طريق مجموعة من الوسائل مثل الأحزاب، الجمعيات، النقابات، والتي تهدف إلى ترقية علاقة الدولة بالمجتمع كما تعني أيضا تطوير الثقافة السياسية السائدة وتجديد البنيات والمؤسسات السياسية.[4]

أما "نبيل السماطولي" فيرى أن "التنمية السياسية تتمثل في قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة الإمكانات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل بأسلوب علمي واقعي، فالتنمية السياسية تؤدي الى تعزيز روح الابتكار والانماء مما يساعد على تحقيق الاستقرار داخل الدولة".[5]

أما عبد "المنعم المشاط" فيرى أنها "تتضمن بناء مؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، ويعرفها علي الدين هلال بأنها تطور حركي يتضمن أساسا تنمية قدرات النسق السياسي، الأمر الذي يتطلب المزيد من التخصص في الأبنية والتمايز في الوظائف والأدوار، وهي حركة تعبر عن اتجاه عام أو سلوك عام نحو المساواة" وينظر اليها من خلال:[6]

- تمثل حالة وعي سياسي؛

---

[1] هوشات رؤوف، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس، أطروحة دكتوراه (ل م د) في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2017-2018، ص50.

[2] بومدين طاشمة، دراسات في علم التنمية السياسية في بلدان جنوب افريقيا(قضايا واشكالية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 47.

[3] أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية مدخل الى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربيةالمنتجة للنفط، عالم المعرفة، 1982، ص14.

[4] سلاوي يوسف. مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1- بن يوسف بن خدة، 2017-2018، ص33.

[5] روام نوال، الميزانية العمومية ودورها في التنمية المحلية دراسة حالة: تمويل التنمية في بلدية البردى، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، 2013-2014، ص39.

[6] محلابي علي، مرجع سبق ذكره، ص27.

- تمثل بناء مؤسسات؛
- تمثل حالة تحديد ومعرفة النظام السياسي.

ثانيا: نظريات التنمية المحلية: هناك العديد من النظريات ولعل من أبرزها ما يلي:

1)نظرية أقطاب النمو Théorie des pôles de croissance: ظهرت في فترة الستينات، والتي يمثلها كل من "فرانسوا بيرو"، "بودفيل" "هيرشمان" وغيرهم. وقد كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة محاولة منهم إلى تعمير الأرياف، والقضاء على الفوارق التي تميز الريف عن المدينة،[1] تقوم هذه النظرية على أساس الفضاء متعدد الأقطاب والذي يعرفه بيرو بأنه فضاء غير متجانس حيث تتكامل أجزائه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة.[2]

وقطب النمو حسب بيرو يتميز بقدرة على التأثير تتجاوز قدرة الصناعة المحركة على ذلك، حيث يمتد تأثيره إلى البنية الاجتماعية وقد يمتد إلى المجالي العالي أيضا، لكنه يشترط لنجاح انطلاق التنمية الاقتصادية وفق هذه الالية توفر مسبق لوسط اجتماعي واقتصادي يمتلك حد أدنى من التطور يوفر المرونة اللازمة لعمل اليات الجذب في أقطاب النمو.[3]

تعتبر نظرية لتنمية المناطق وتأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات، ومن هنا نرى أن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد (الفضاء) إلى أقطاب غير متجانسة، سيؤدي بالضرورة إلى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته وهو ما يؤدي إلى تنمية شاملة للدولة.[4]

ترى هذه النظرية بأن النمو ينطلق من مناطق أو نقاط جغرافية معينة، تتمتع ببعض المزايا كالموقع الجغرافي أو لاحتوائها على معادن أو نفط أو ما شابه ومثل هذه النقاط أو المناطق تلعب دور الريادة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي.[5]

2) نظرية القاعدة الاقتصادية Théorie de la Base Economique: تعتمد هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، فحسب هذه النظرية أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير، والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي، و في هذا المجال

---

[1] خنفري خيضر، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] بوتاتة عبد الحق، العايب عبد الهادي، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية(دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني 2010-2014)، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوقرة- بومرداس، 2015-2016، ص40.

[3] مصطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان، إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، مداخلة بالملتقى الدولي الأول حول "الاقتصاد الإسلامي: الواقع...ورهانات المستقبل" المركز الجامعي غرداية، يومي 23-24 فبراير 2011، ص8.

[4] سلاوي يوسف، مرجع سابق، ص19.

[5] طالبي يمينة، الدور التنموي للجماعات المحلية- دراسة حالة ولاية البيض، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، جامعة الطاهر مولاي-سعيدة، 2015-2016، ص43.

يقول "كلود لكور" بأن النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل تأتي من خلال نشاطات التصدير، الذي يؤمن مداخيل من الخارج تسمح بإشباع الحاجات المحلية وكذا توسيع النمو.[1]

وحسب هذه النظرية تقسم الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى:[2]

أ)النشاطات القاعدية: هي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب شغل وجلب المداخيل من الخارج .

ب)النشاطات الداخلية: هي الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة وبالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة ومن ثم تطوير البلد.

3) نظرية التمية من تحت Théorie Du Développement Par Le Bas: ظهرت في بداية السبعينات نتيجة التحولات التي مست الاقتصاد العالمي في تلك الفترة، أهمها ارتفاع أسعار البترول وتكاليف النقل وانخفاض ميزانية الدولة، مما أدى إلى طرح أفكار جديدة تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى، خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات واهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية والبيئية ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم.[3]

أما "جون لويس" فقد عرف التنمية المحلية حسب هذه النظرية بأنها تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية الذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية.[4]

4) نظرية المقاطعة الصناعية Théorie du District Industriel: تعود هذه النظرية إلى الاعمال التي قدمها" الفريد مارشال" سنة 1890، حيث يعتبر أول من تحدث عن التجمعات لمؤسسات تنشط في نفس المجال، في منطقة واحدة والتي أطلق عليها اسم (المقاطعة الصناعية)، هذه الأفكار ظهرت على يد الاقتصادي الإيطالي "بيكا تيني" 1979، خصوصا على مستوى إيطاليا وتحديدا في الوسط الشمالي.[5]

تقوم فكرة هذه النظرية على فكرة تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالربح حيث سيؤدي إلى:[6]

- تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو البيع؛

---

[1] خنفري خيضر، نفس المرجع، ص14.

[2] سلاوي يوسف، نفس المرجع، ص19.

[3] بوتاتة عبد الحق، العايب عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، 41.

[4] سلاوي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص19.

[5] بوتاتة عبد الحق، العايب عبد الهادي، نفس المرجع، ص41.

[6] طالبي يمينة، مرجع سبق ذكره، ص48.

- الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة؛
- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

إن هذه التجمعات الصناعية تسمح بتبادل المعلومات نظرا للقراب في مكان واحد، فالعمال والإطارات والرؤساء والحراس ستتاح لهم فرصة التكلم والتقارب وإمكانية القيام بمبادرات وخلق روابط محلية بينهم ستشعرهم بالانتماء إلى حيز معين.[1]

5)نظرية الوسط المجدد La Milieu Innovante: ظهرت هذه النظرية نتيجة أبحاث الأوربيين حول الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط وهو الإقليم الذي فيه عناصر قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع المتغيرات، وفي هذا الإطار يقال أن الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات إنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتطهير.[2]

المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية والعراقيل التي تواجهها

أولا)مقومات التنمية المحلية:

تقوم التنمية المحلية على مجموعة من الركائز والمقومات التي لا يمكن الاستغناء وتتجلى في:

1)مقومات بشرية: يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في عملية التنمية المحلية نظرا لدوره في العملية الإنتاجية والإدارة المحلية، فهو الذي يفكر في وضع الاستراتيجيات التنموية وهو المسؤول عن توفير مكونات التنمية المحلية من تمويل ودعم وتنظيم حيث يعتبر هدف ووسيلة في التنمية المحلية.[3]

ولهذا يجب على التنمية المحلية تحقيق هدف تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب، سواء الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وحتى السياسية، باعتبار أن الانسان لديه إمكانيات وقدرات بنوعيها الذهنية والجسدية تفوق ما تم استغلاله فعلا في مواقف العمل المختلفة.[4]

وعليه فإن تحقيق التنمية المحلية رهين باعتماد وتفعيل العناصر التالية والتي تدخل ضمن المقومات البشرية:

---

[1] سلاوي يوسف، نفس المرجع، ص20.

[2] حياة بن سماعين، وسيلة السبتي، التمويل المحلي لتنمية محلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية، مداخلة بالملتقى الدولي حول سياسة التمويل واثرها على اقتصاديات المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 26-27 نوفمبر، جامعة بسكرة، 2006، ص2.

[3] هوشات رؤوف، مرجع سبق ذكره، ص54.

[4] طالبي يمينة، مرجع سبق ذكره، ص43

أ)المشاركة الشعبية: هي الركيزة الأساسية للتنمية المحلية إذ أن عملية المشاركة من أكثر القضايا التنظيمية في صنع القرار، ومن ثم تؤدي إلى التجسيد الفعلي لمبادئ الديمقراطية الحقيقية...؛

بـ)المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية: تعد منظمات المجتمع المدني من ركائز التنمية المحلية، وهي تلعب دور كبير في التطور الاجتماعي والاقتصادي ودعم للتنمية، كما أن المجتمع المدني هو قناة من القنوات التي تعمل على تفعيل المشاركة الاجتماعية للشباب في التنمية المحلية...[1]

2)مقومات مالية: يرتبط مفهوم التنمية المحلية على مستوى المحليات بضرورة وجود هيكل تمويل محلي يؤدي إلى زيادة وتعظيم معدلات التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية حيث تتطلب عملية التنمية المحلية توفير أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية في المحليات خاصة الذاتية منها.[2]

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية حيث أن نجاح التنمية المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية[3]، وعليه كلما توفرت مصادر تمويل الجماعات المحلية أمكنها ذلك من ممارسة نشاطاتها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، و على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال،[4] إضافة إلى ما سبق هناك مقومات مالية أخرى تساعد على تحقيق التنمية المحلية ألا وهي توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.[5]

3)مقومات تنظيمية: إن نجاح التنمية باعتماد نظام الإدارة المحلية المبنية على مبدأي الديمقراطية والمشاركة، إضافة إلى التسيير اللامركزي المستقل عن طريق اتخاذ القرارات الرشيدة في معادلة خلق الثروة المحلية وتثمين الممتلكات.[6]

تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تتمثل في وجود إدارة محلية، مهمتها إدارة المرافق وتنظيم الشؤون المحلية...[7]

---

[1] سي فضيل الحاج، وأخرون، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتجارة، العدد09، جانفي 2017، ص ص 165-166.

[2] هوشات رؤووف، نفس المرجع، ص ص 53-53.

[3] تقرارات يزيد واخرون، الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر- دراسة نظرية تحليلية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 7، العدد 11، 2019، ص53.

[4] طالبي يمينة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[5] خنفري خيضر مرجع سبق ذكره، ص25.

[6] مبارك شريف خليل، شكاكطة عبد الكريم، التنمية المحلية في الجنوب الجزائري بين الحتمية والخيارات -ولاية ورقلة نموذجا-، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد12، العدد1، 2020، ص115.

[7] سي فضيل الحاج واخرون، مرجع سبق ذكره، ص167.

ثانيا)العراقيل المرتبطة بالتنمية المحلية: تواجه عمليات تنفيذ مشاريع التنمية المحلية عدة عراقيل ومعوقات في مجالات مختلفة من بينها:

1)معوقات اجتماعية: وتتمثل في أهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر على التنمية المحلية ومن بينها:

- القيم الاجتماعية السائدة ؛
- مشاكل الهجرة من الريف الى المدينة؛
- ضعف الشعور بالمسؤولية الإيجابية نحو المجتمع؛
- إنتشار الامية وارتفاع نسبتها؛
- القيادات المحلية وطرق الاتصال ما يعني أن نجاح برامج التنمية لا تعتمد على الموارد المالية فحسب بل على تنمية وتدريب قيادات محلية ناجحة.[1]

2)معوقات إدارية: وتتمثل في:

- عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك لأن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كلما كانت أكثر استقلالية بينما الغير قادرة على التمويل الذاتي تبقى تابعة للمركز؛
- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي؛
- محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين؛
- سوء تسيير الموارد البشرية وهو ما أدى الى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب نقص التأطير المحلي وهو ما انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية.[2]

3)معوقات اقتصادية: تعاني غالبية الدول من عقبات اقتصادية من أهمها:

- انخفاض مستوى الدخل مما ينعكس على تردي الوضع الصحي والغذائي والتعليمي، ما يترتب عليه أثار سلبية على المدى المتوسط و البعيد تؤدي إلى انخفاض إنتاجية العاملين وتراجع الكفاءة والفعالية؛[3]
- ضعف وسوء تسيير مصادر التمويل المالي المحلي، لاسيما مساهمات الدولة وسياسة تجميد المشاريع الاقتصادية...إضافة إلى غياب سياسة التصدير المحلي مما يؤثر على

[1] بيصار حكيم، أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2018-201-، ص31.

[2] براهمي نصيرة، ناصور عبد القادر، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد الثالث، العدد 02، جامعة حمة لخضر الوادي- الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص 86-87.

[3] كروش نور الدين، أولاد إبراهيم ليلى، مرجع سبق ذكره، ص 4.

الاستثمارات المحلية وبالتالي قلة الموارد المالية التي تساهم بشكل كبير في إنعاش التنمية المحلية على مختلف المستويات؛[1]

4)معوقات سياسية: تتميز معظم المجتمعات المحلية بخصائص سياسية تعيق عملية التنمية المحلية، ومن أهمها :

- تفتقر معظم المجتمعات المحلية إلى مناخ ديمقراطي سليم مع ضعف المشاركة السياسية من قبل الأفراد؛
- سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية، بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية؛
- تمركز القوى السياسية في المجتمعات المحلية بأيدي جماعات معينة، أي عدم توزيع السلطة توزيعا عادلا بين الجماعات المحلية فالسلطة تحتكر من قبل جماعة واحدة؛
- التغير السريع والفجائي والجذري وعدم الاستقرار السياسي نتيجة غياب المشاركة السياسية الفعلية، الشيء الذي يعيق التنمية المحلية بشكل مباشر؛
- الانسداد الحاصل في معظم المجالس المحلية المنتخبة نتيجة الصراعات الحزبية، وضعف القوانين والتشريعات المنظمة لسير عمل هذه المجالس، أدى الى انعدام الثقة ما أدى في النهاية إلى تعثر التنمية المحلية.[2]

من خلال ما سبق يمكن القول أن معوقات التنمية المحلية كثيرة ويعصب حصرها، ذلك أنها ترتبط بمختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... إضافة إلى تغيرها وتجددها تبعا للظروف التي تمر بها الدولة.

[1] بن علي زهرة، واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر – بين المقومات والمعوقات–، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 2019، ص124.

[2] كويحل فاروق، درديش أحمد، التنمية المحلية بين المعيقات الاجتماعية والمعيقات السوسيو ثقافية، ص ص 7-8.

المبحث الثاني: الإطار النظري للإيرادات الجماعات المحلية

المطلب الأول: ماهية إيرادات الجماعات المحلية

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بإيرادات الجماعات المحلية وتصنيفاتها.

أولا) التعريف بإيرادات الجماعات المحلية:

يقصد بإيرادات الجماعات المحلية "كأداة مالية مجموعة المداخيل التي تتحصل عليها الجماعات الإقليمية متمثلة في الولاية والبلدية من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي".[1]

كما تعرف بأنها "كل الموارد المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية، بصورة تحقق أكبر معدلات التنمية عبر الزمن وتعزز من استقلالية السلطة المحلية عن الحكومة المركزية"[2]، ولقد أصبحت الإيرادات بالإضافة إلى واجبها التقليدي في تغطية النفقات العامة بأداة للتوجه الاقتصادي والاجتماعي، تستعملها البلدية أو الولاية لمحاربة التضخم عن طريق امتصاص بعض القوة الشرائية من السوق أو للتوجه الاستثماري.

ثانيا) تصنيف إيرادات الجماعات المحلية: تصنف إلى إيرادات تسيير وإيرادات تجهيز.[3]

1)إيرادات التسيير: تتكون من محاصيل الموارد الجبائية، محاصيل ومداخيل الأملاك البلدية، إعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

حيث تنص المادة195 من قانون البلدية على أنه "تتكون إيرادات قسم التسيير من:

- ناتج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لفائدة البلديات بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- المساهمات ونتائج التسيير الممنوح من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية؛
- رسوم وحقوق ومقابل الخدمات المرخص بها بموجب القوانين والتنظيمات؛
- نتائج ومداخيل أملاك البلدية.

2)إيرادات التجهيز: تتكون إيرادات قسم التجهيز من الموارد المالية الناتجة من:

---

[1] قراعي حسني، دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية – دراسة حالة بلدية المسيلة 2012-2016، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف لمسيلة2018/2017، ص15.

[2] أعراب كريمة،

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10/11 مؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية ،الجريدة الرسمية عدد 37 صادرة بتاريخ2011/07/03.

الاقتطاع من إيرادات التسيير المنصوص عليها في المادة 198من قانون البلدية؛

- نتائج الاستغلال لامتياز المرافق العامة؛
- الفائض المحقق عن المصالح العمومية في شكل مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري؛

ناتج المساهمات في رأس المال؛

- اعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية؛
- ناتج التمليك؛
- الهبات والوصايا؛
- كل الإيرادات المؤقتة والظرفية؛
- ناتج القروض.

المطلب الثاني: مصادر إيرادات الجماعات المحلية.

حتى تتمكن الجماعات المحلية من ممارسة المهام الموكلة إليها من المختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كان لابد من توفر موارد مالية كافية لتغطية نفقاتها بواسطة مصادرها المالية وتتمثل في مصادر داخلية وأخرى خارجية.

أولا) مصادر التمويل الداخلية: تنقسم مصادر التمويل الداخلية للجماعات المحلية الى موارد مالية غير جبائية وأخرى جبائية:

1)الموارد المالية الغير جبائية: وتتمثل في :

أ) التمويل الذاتي: وفقا للمادة 179والمادة 158 من قانوني البلدية والولاية الأخيرين، فإنه يتعين على كل من البلدية والولاية ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويله لقسم التجهيز والاستثمار، ويتراوح هذا الاقتطاع ما بين 10% إلى20% وتقدر نسبة الاقتطاع على أساس أهمية إيرادات التسيير كما يلي:

- مساهمة الصندوق المشترك للجماعات المحلية؛
- الضرائب الغير مباشرة (بالنسبة للبلديات)؛
- الضرائب المباشرة (بالنسبة للولاية).

وتستعمل الاموال المقتطعة في تمويل العمليات المتعلقة بالصيانة للمنشاة الاقتصادية والاجتماعية، وكل العمليات التي من شانها تحسين الإطار المعيشي والحفاظ على التوازن المالي للميزانيات المحلية.[1]

ب) موارد الاستغلال المالي: تتمثل في مختلف الموارد المالية الناتجة عن بيع المنتجات او تأدية خدمات المواطنين، والتي توفرها الجماعات الإقليمية وتتكون هذه الإيرادات من عوائد الرسوم الجنائزية، نواتج السلع وتأدية الخدمات المتمثلة في فحص وختم اللحوم، رسوم عمليات الإبادة والرقابة الصحية ومكافحة الأوبئة، حقوق الكيل والوزن والقياس إضافة الى حقوق التخزين والايداع في الأماكن العمومية والصناعية والتجارية والفوائد والقروض ونواتج المصالح التجارية والصناعية.[2]

ج)مداخيل الممتلكات: وهي الإيرادات التي تنتج عن استغلال أو استعمال الجماعات المحلية لأملاكها بنفسها باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام، أو ما تتحصل عليه نتيجة استعمال املاكها من طرف الغير، كبيع المحاصيل الزراعية أو حقوق الايجار، الاستغلال في المعرض والأسواق وأماكن التوقف. [3]

2)الموارد المالية الجبائية: تعتبر الإيرادات الجبائية من اهم مصادر تمويل الجماعات المحلية وتتمثل في:

أ)إيرادات محصلة كليا للجماعات المحلية: ويقصد بها تلك الرسوم والضرائب التي تتحصل عليها بصفة كلية، وتتمثل في:

أ-1) الرسم على النشاط المهنيTAP: تأسس هذا الرسم بموجب المادتين 18و20 من الامر 94-03 المتضمن قانون المالية لسنة 1995،[4] حيث عوض كلا من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط الغير تجاري، وهو يفرض على المكلفين بالضريبة الذين يمارسون

[1] نور الدين يوسفي، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر- دراسة حالة تقييمية للفترة 2008/2005 مع دراسة حالة ولاية البويرة، رسالة ماجيستر، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2010، ص 69.

[2] أسية أشابوب، رزيقة مسعدان، الجماعات الإقليمية في الجزائر واشكالية تمويلها - دراسة حالة بلدية ايت عيسى ميمون بولاية تيزي وزوو 2014/2011، مذكرة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسيات عامة وإدارة محلية، قسم العلوم السياسية، 2015/2014، ص56.

[3] زين الدين بكاري، عبد الرزاق سبة، مالية الجماعات المحلية في الجزائر بين الاستقلالية والتبعية، مذكرة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار-الجزائر، 2018-2019، ص48.

[4] الج ،الج، د، ش، الامر رقم 94-03 المؤرخ في 27رجب 1415 الموافق ل 31ديسمبر 1994 المتضمن قانون المالية لسنة 1995، الج، الر، العدد87 الصادرة بتاريخ 31ديسمبر 1974، ص6.

نشاطات تجارية أو صناعية أو الذين يمارسون نشاط غير تجاري في مقر المؤسسة بالنسبة للشركات، وفي مكان ممارسة المهنة بالنسبة للأشخاص.[1]

ويقدر الرسم على النشاط المهني بنسبة 2% والتي يتم توزيعها كما يلي:[2]

- 0.59 حصة الولاية؛
- 0.30حصة البلدية؛
- 0.11الصندوق المشترك للجماعات الحلية.

غير أن القيمة ترتفع إلى 3%فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب يتم توزيعه كما يلي:

- 0.88% بالنسبة للولاية؛
- 1.96 %بالنسبة للبلدية؛
- 0.16%بالنسبة للصندوق المشترك للجماعات المحلية.

وفيما يخص نشاط الإنتاج فإن هذا الرسم يخفض إلى 1ويتم توزيعه كما يلي:

- 0.29 %حصة الولاية؛
- 0.66%حصة البلدية؛
- 0.05 %الصندوق المشترك للجماعات المحلية.[3]

أ-2)الرسم العقاريTF: هو ضريبة سنوية تفرض على الممتلكات المبنية وغير المبنية الموجودة على التراب الوطني:

- **الرسم العقاري على الملكيات المبنية**: يطبق هذا الرسم على الملكيات المبنية المتواجدة في التراب الوطني، باستثناء تلك المعفية صراحة، سواء المخصصة لأغراض سكنية أو تجارية او صناعية، ويحسب تبعا للقيمة الايجارية المحددة حسب المتر المربع، يحدد على أساس تصنيف البلديات حسب المناطق والمناطق الفرعية وذلك عن طريق التنظيم .[4]

[1] أسية أشابوب، رزيقة مسعدان، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] الج، الج، د، ش ، وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،2015، ص 190.

[3] معامير سفيان، قرقب أسامة، أثر التحصيل الضريبي على ميزانية الجماعات المحلية(دراسة حالة بلدية ادرار)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية-أدرار،2016-2017، ص32.

[4] أسية أشابوب، رزيقة مسعدان، مرجع سبق ذكره، ص60.

➢ **الرسم العقاري على الملكيات الغير مبنية:** هو رسم سنوي يفرض على الملكيات الغير مبنية بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة، وقد حدد قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2015 في مادته الملكيات الخاضعة لهذا الرسم وهي :[1]

- الأراضي المتواجدة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمية؛
- المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق؛
- مناجم الملح والسبخات؛
- الأراضي الفلاحية.

أ-3)رسم التطهير: يؤسس هذا الرسم سنويا لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامة المنزلية، وذلك على كل الملكيات المبنية وباسم المالك او المنتفع، وفي حالة الايجار يتحمل المستأجر الرسم ويمكن ان يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية ويحدد مبلغ الرسم كما يلي:[2]

- ما بين 1.500 دج و 2.000دج على كل محل ذي استعمال سكني؛
- ما بين 4.000دج و 14.000دج على كل محل ذي استعمال مهني او تجاري او حرفي او ما شابه؛
- ما بين 10.000دج و 25.000 دج على كل ارض مهيأة للتخييم والمقطورات؛
- ما بين 22.000دج و 132.000دج على كل محل ذي استعمال صناعي او تجاري او حرفي او ما شابه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

أ-4)رسم الإقامة: هو رسم يؤسس لفائدة البلديات أو مجموع البلديات المصنفة كمحطات سياحية أو مناخية او حمامات معدنية يفرض على الأشخاص الغير مقيمين في البلديات ولا يملكون فيها إقامة،

اذ يجب عليهم دفع رسم عقاري للبلدية المعنية، ويؤسس هذا الرسم على الشخص واليوم الواحد، لا تفوق 60دج بالنسبة للفرد و100دج بالنسبة للعائلة، يعفى من هذا الرسم المستفيدون من تكلفة صناديق الضمان الاجتماعي والمجاهدين وارامل الشهداء ويتم تحصيل هذا الرسم عن طريق الفنادق

[1] بن الحاج جلول ياسين، مرجع سبق ذكره، ص146.

[2] الج، الج، د، ش، ، قانون رقم 19-14 مؤرخ في 14 ربيع الثاني الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، متضمن قانون المالية لسنة 2020، الج، الر، عدد81،الصادرة في 3 جمادى الأولى عام 1441هـ الموافق لـ30 ديسمبر 2019م، المادة 25، ص ص 11 10.

والمحلات المستعملة للإيواء المعالجين والسياح ويدفع الى امين خزينة البلدية.[1]

أ-5)الرسم على السكن: يطبق هذا الرسم على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة، مع العلم ان هذا الرسم كان يطبق في بدايته على بعض الولايات منها الجزائر وهران قسنطينة وعنابة، الا انه امتد بموجب قانون المالية لسنة 2003 ليشمل جميع البلديات مقرات الدوائر ويحدد مبلغ الرسم السنوي كما يلي :[2]

- 300دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني؛
- 1200 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع المهني.

ويحصل هذا الرسم من طرف مؤسسة سونلغاز ضمن وصولا الكهرباء والغاز حسب فترات الدفع.

أ-6رسم الحفلات: يؤسس في المناطق التي تنظم فيها حفلات الافراح العائلية مع الموسيقية، يكلف به الأشخاص المستفيدون من رخصة الشرطة المقررة لهذا الغرض، يدفع الرسم بواسطة سند قبض مسلم من طرف البلدية وذلك قبل بداية الحفل، وتحدد تعريفة هذا الرسم كما يلي:

- من 500دج الى 800دج عن كل يوم عندما لا تتعدى مدة الحفل السابعة مساءا؛
- من 1000دج الى 1500دج عن كل يوم ادا امتدت مدة الحفل الى ما بعد الساعة السابعة مساءا.

أ-7) الرسم على الذبح: يدفع هذا الرسم للبلدية بمناسبة ذبح او سلخ الأنعام والمواشي، ويقرر مبلغه حسب وزن اللحم يستحق لصالح البلديات التي تتوفر على مذابح يخصص مبلغ منه لصندوق الأموال الخاص والباقي للبلدية.[3]

يمتاز الرسم على الذبح بمردودية ضعيفة مقارنة بالضرائب والرسوم الاخرى، يتم تحصيله من طرف أعوان الضرائب وفي حالة الاستيراد يتم التحصيل من طرف إدارة الجمارك.[4]

---

[1] معامر سفيان، قرقب أسامة، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] لخضر عبيرات، أهمية الجباية المحلية في تعزيز استقلالية المالية لتسيير ميزانية الجماعات المحلية(البلدية)، مجلة دراسات-العدد الاقتصادي، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018، ص87.

[3] جعيجع دليلة، مصادر ميزانية البلدية وسبل تنويعها في ظل القانون 10/11، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، ص 25

[4] تسمبال رمضان، استقلالية الجماعات المحلية في الجزائر وهم أم حقيقة، مذكرة ماجيستر في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2009، ص96.

ب)إيرادات محصلة جزئيا لصالح الجماعات المحلية:

ب-1)الرسم على القيمة المضافة TVA: يتعلق هذا الرسم بالقيمة المضافة للمؤسسة خلال كل مرحلة

من مراحل العمليات التجارية، وتحسب هذه القيمة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات، يتحمل هذا الرسم المستهلك النهائي، طبق هذا الرسم بمعدل 17% و 7%حسب قانون المالية لسنة 2001 في حين تم رفعه الى 19% و9 %حسب قانون المالية لسنة 2017.[1]

يوزع حاصل الرسم على القيمة المضافة كما يلي :[2]

- 75% ميزانية الدولة؛
- 15% الصندوق المشترك للجماعات المحلية؛
- 10%ميزانية البلدية.

ب-2)الضريبة الجزافية الوحيدة TFU: هي ضريبة وحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، ويخضع لهذه الضريبة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا وتجاريا وحرفيا وكذا التعاونيات الحرفية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي خمسة عشر مليون دينار(15.000.000دج) ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي. [3]

يحدد معدل الضريبة الجزافية ب 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع، و12% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

توزع الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي:[4]

- 40.25 %ميزانية البلدية ؛
- 0.5 %غرفة التجارة والصناعة؛
- 0.24% غرفة الصناعات التقليدية والمهن؛

[1] بوزيدة حمبد، خلادي راضية، مكانة الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية دراسة حالة بلديات ولاية بومرداس (2013-2016)، مجلة دراسات جبائيه، مجلد 7، العدد2، 2018، ص13.

[2] المادة 161 من قانون الرسم على رقم الاعمال 2017، ص37

[3] الج، الج، د، ش، الجريدة الرسمية العدد 81، المتضمنة قانون المالية سنة 2020 ، مرجع سبق ذكره ، المادة 8، ص6.

[4] المادة 282 مكرر5 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- 0.01 %الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية؛
- 40% البلديات؛
- 5 %الولايات؛
- 5% الصندوق المشترك للجماعات المحليةFCCL.

ب-3الضريبة على الثروة: يخضع لهذه الضريبة الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر، كذلك الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر، وتقدر شروط الخضوع للضريبة في أول جانفي من كل سنة.[1]

"تحدد الضريبة على الأملاك بنسبة واحد/الألف(%) على الأملاك التي تفوق 100.000.000دج،

توزع الضريبة على الأملاك كما يلي:[2]

- 70% ميزانية الدولة؛
- 30 %ميزانية البلدية.

ب-4)الرسوم الايكولوجية: انشات الدولة هذه الأنواع من الرسوم لمواجهة الأنشطة المسببة للتلوث والخطرة على البيئة، وتعتبر هذه الرسوم جديدة على البلديات ويتم تحصيلها من خلال النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة، وتدفع نسبة منها الى الصندوق الوطني للبيئة ومحاربة التلوث.[3]

ثانيا) مصادر التمويل الخارجية: تلجأ اليها الجماعات المحلية في حالة عدم قدرة الموارد الذاتية تغطية كافة نفقات التنمية المحلية، وتتجلى هذه الموارد فيما يلي:

1) **القروض:** رخص المشرع الجزائي للجماعات المحلية امكانية اللجوء الى قروض بنكية وذلك بموجب المادة 146 من قانون البلدية 08/90.

[1] مراد كواشي، جمعة شرقي، دور إيرادات الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية دراسة حالة ولاية تبسة للفترة(2010-2014)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد12، العدد38، الفصل الأول لسنة 2017، ص204.

[2] الج، الج، د، ش، الجريدة الرسمية العدد 81، المتضمنة قانون المالية سنة 2020 ، مرجع سبق ذكره، ص ص 11 12.

[3] لمير عبد القادر، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية – دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار-، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013/2013،ص119.

وقد انشات الدولة منذ 1964بنوكا عمومية من بينها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، ثم بنك التنمية المحلية سنة1985، ويتم تسديد تلك القروض بفضل إيرادات الاستهلاك والمتمثلة في :

- مساهمات المتعهدين في نفقات التجهيز العمومية عن طريق رسوم محلية للتجهيز؛
- اعانات الدولة؛
- الاقتطاعات من ميزانية التسيير.

وعموما يكون القرض المحصل عليه يمثل قرض ايجاري مما يساعد البلدية على تخصيص هذه الأموال للعمليات التي تحقق إيرادات من اجل تسديد الديون.[1]

تلجا إليها لهيئات المحلية الى تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشئها على مستوى حدودها المحلية عندما تعجز موارد ميزانيتها على تغطية نفقاتها، وهذا بعد أن تأخذ الاذن من الحكومة المركزية، وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة تعتمد على طبيعة المشروع.[2]

2) الإعانات الحكومية : وتهدف الى تكملة الموارد المالية المتاحة للهيئات المحلية وتقليص الفوارق بينها لتحقيق التوازن، وتنقسم الإعانات الحكومية الى اعانات تمنحها الدولة وتلك التي يمنحها الصندوق المشترك للجماعات المحلية، فالبلديات تستفيد من إيرادات غير مباشرة عن طريق المخططات البلدية للتنمية...[3]

3) التبرعات والهبات: تعتبر موردا من موارد الهيئات المحلية وتتكون حصيلتها مما يبرع به المواطنون اما مباشرة او الى الهيئات المحلية او بشكل غير مباشر من خلال المساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها المناطق المحلية، أو بشكل غير مباشر من خلال المساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها المناطق المحلية، وهذه المسؤولية تثير يقظة أعضاء المجالس المحلية تجاه الحاجات المحلية وتحفزهم للعمل على تلبيتها دون اسراف كما تجعلهم يشددون في الرقابة على الانفاق.[4]

[1] معامير سفيان، قرقب أسامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

[2] الحسين بحري، هادية دريهم، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة – بلدية الوادي 2015/2009، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي–، 2017/2016، ص 44.

[3] زين الدين بكاري، عبد الرزاق سبة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[4] الحسن البحري، هادية دريهم، نفس المرجع والصفحة سابقا.

المطلب الثالث: عوائق تحصيل موارد الجماعات المحلية:

بالرغم من الإصلاحات الجبائية، وانجازات الصندوق المشترك للجماعات المحلية، تبقى هناك عدة عوائق تقف في وجه تحقيق مساعي الجماعات المحلية بمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

أولا)عوائق الجباية المحلية: بالرغم من الإصلاحات الجبائية من تبسيط للنظام الجبائي وكذا زيادة الموارد المالية للجماعات المحلية نوعا ما، في المقابل كانت لها نتائج سلبية أهمها:

- عدم الوصول الى إيجاد عدالة في توزيع العائدات الجبائية بين الدولة و الجماعات المحلية؛
- إجراءات الإعفاءات والتخفيضات أدت الى حرمان الجماعات المحلية من عائدات كان بإمكانها ان تجبى لها؛
- مجمل الضرائب العائدة للجماعات المحلية هي ضرائب غير منتجة بالقدر الكافي وذات مردود ضعيف، مقارنة بتلك المحصلة لفائدة الدولة...؛
- عدم كفاية الموارد الجبائية أدى بمعظم البلديات الى الاعتماد على ما تقدمه الدولة والصندوق المشترك من اعانات، ما يعني فقدان الجماعات المحلية لسلطتي التقرير والتخطيط واخضاعها للرقابة المركزية للنشاط التنموي؛
- التهرب الجبائي ...؛

ثانيا)عوائق الصندوق المشترك للجماعات المحلية: الهدف الرئيسي من إنشاء هذا الصندوق هو تقليص فجوة التفاوت المالي فيما بين البلديات، ومن ثم السعي إلى تحقيق توازن مالي وبالتالي القضاء أو التخفيف من مشكلة العجز الموازني، لكن بالرغم من نشاطات هذا الصندوق إلا أنه أفرز عدة نقائص أثرت سلبا على دوره، وسنتطرق إلى بعض العراقيل :

- تركيبة وهيكلة الصندوق، حيث نصف أعضائه منتخبين والنصف الآخر معينين عرقلت القيام بمهامه بكل استقلالية عن السلطة المركزية؛
- افتقار الصندوق للجان تابعة له تختص بمراقبة عملية صرف الإعانات والتخصيصات الممنوحة؛
- إن توزيع مداخيل الصندوق على البلديات لا يزال يخضع لمعيار عدد السكان المعتمد عليه منذ سنة 1986، إلا أن هذا المعيار لا بأخذ بعين الاعتبار الوضعية المالية والاقتصادية لكل بلدية وهذا ما يمس بمبدأ العدالة؛

ثالثا) عوائق أخرى: من أهمها:

[1] أعراب كريمة، عميمور نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

- ضعف الموارد الذاتية الغير جبائية؛
- جهل وإهمال البلديات لمعظم ممتلكاتها، والتي من المفروض الاستحواذ عليها واستغلالها لاعتبارها موارد دائمة لتمويل خزينتها؛
- تنازل الجماعات المحلية (البلدية) عن الأملاك العقارية لصالح الدولة، ما أدى إلى حرمانها من إيرادات هذه الممتلكات؛
- سوء تسيير البلدية لاحتياطاتها العقارية والتي انتهت بفضائح مالية على حساب الجماعات المحلية؛
- إجبار البلديات على إنشاء وتسيير حظائر لعتادها واخضاعها لقواعد التسيير الاشتراكي للمؤسسات، حيث كانت نتائجها المالية هي السبب في أزمة البلدية؛
- تصفية ممتلكات منتجات الدخل، مما أدى الى حرمان الجماعات المحلية (البلدية)، من موارد تمول ميزانيتها؛
- إجراء تصفية للمؤسسات العمومية المحلية؛

وكل هذه العوامل ساهمت في إنقاص الدومين الخاص للبلدية التي كانت ستلعب دورا في تقوية الموارد الذاتية غير الجبائية للبلدية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

نتناول في هذا المبحث بعض الدراسات التي اعتمدنا عليها لإنجاز بحثنا، حيث نقوم في المطلب الأول بعرض هذه الدراسات، أما في المطلب الثاني فنقوم بالتعقيب عليها.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

نستعرض بعض الدراسات السابقة، مبرزين إشكالية الدراسة، هدفها، وأهم ما تطرقت إليه الدراسة، إضافة إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي لها علاقة بدراستنا.

أولا) الدراسة الأولى: بيصار عبد الحكيم، أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – لمسيلة2019/2018:

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية بالجزائر خلال الفترة 2000-2016، وتهدف الدراسة إلى الكشف عن الدور الذي تلعبه السياسات وبرامج الدعم في تنمية الأقاليم إضافة إلى الوقوف على الدور الذي تلعبه التنمية المحلية على مستوى الأقاليم الريفية من خلال إحداث التوازن الجهوي والإقليمي والتكامل بين مختلف القطاعات، كما تهدف إلى تقييم وقياس أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية من خلال دراسة تحليلية للجزائر والقياسية بمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016.

توصلت هذه الدراسة إلى أن التنمية المحلية هي القاعدة الأساسية التي تحقق تنمية شاملة لجميع الأقاليم، سواء الريفية أو الحضرية، وهي القاعدة الأساسية في التنمية الوطنية وتعد من المفاهيم المرتبطة بالمجتمعات المحلية وبالمستوى المحلي للتنمية، ويرتكز هذا المفهوم على المشاركة الشعبية في إعداد وتنفيد البرامج التنموية، كما توصلت الدراسة إلى أن البرامج الريفية ساهمت إلى حد كبير في تحسين مستوى المعيشة للسكان وتخفيض الفقر وتحقيق العدالة والحد من الهجرة، كما توصلت إلى أن الدعم الفلاحي من الركائز الأساسية المؤدية إلى تحقيق الأمن الغذائي، وقد أدت إلى الأهداف المسطرة ضمن مختلف برامج التنمية إلى تحقيق نتائج عديدة على مستوى التنمية المحلية وفي جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه ومن أجل تحقيق التنمية المحلية ومنه التنمية الشاملة وجب مشاركة المواطن في تسجيل احتياجاته وتطلعاته التنموية وتفعيل اليات المراقبة والمتابعة والتقييم لتحقيق الأهداف المنوطة بالبرامج بفعالية، لتنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وبناء اقتصاد محلي يركز على دعم الابتكار التنموي، تشجيع سكان الأرياف خاصة الشباب منهم على الاستثمار في مختلف القطاعات.

ثانيا) الدراسة الثانية: محلابي علي، مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية البويرة–، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة–، 2018/2017:

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول كيفية مساهمة مصادر التمويل للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة للجماعات المحلية من حيث المفهوم الأهداف والمقومات، دراسة للتنمية المحلية ومعرفة أهم أبعادها ومجالاتها التنموية، إبراز مختلف مصادر التمويل التي تستخدمها البلدية من أجل الارتقاء بالتنمية المحلية، إضافة إلى إبراز أهم الإنجازات التنموية المحققة والعراقيل التي تواجه الجماعات المحلية في تحقيقها.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن الجماعات المحلية هي النواة الرئيسية في الدولة وجزء لا يتجزأ منها، إذ تعد مكملة للسطلة المركزية، لها استقلالية مالية وإدارية، حيث تعتبر التنمية المحلية من أهم أهدافها، فالتنمية المحلية هي عبارة عن العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاجتماعية في شتى المجالات، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الجباية المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية غير متوازنة وذلك لضعف مصادر التمويل رغم تعددها، حيث تستحوذ الدولة بأكبر نصيب من الضرائب وأجودها كالرسم على القيمة المضافة، في حين تفرض الجباية المحلية على أوعية غير مضمونة التحصيل، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن البلديات في الجزائر غير مستقلة ولا تتمتع بالسلطة المطلقة في تدبير مواردها المالية الجبائية، وقلة الأنشطة التجارية والاستثمارية بالبلدية مما يعني قلة الاوعية الضريبية، حيث أن مالية البلدية تعتمد على الإعانات المقدمة من طرف الدولة وأن ماليتها الذاتية لا تقوى حتى على تسديد النفقات الاجبارية، كما /توصلت هذه الدراسة إلى أن التنمية المحلية تتوقف على مصدر التمويل الخارجي بنسبة 97%. في حين أن الاعتماد على التمويل الداخلي لا يفوق 3%.

وقد أوصت هذه الدراسة بالاعتماد على ثقافة العمل الجماعي والمشاركة الشعبية في التسيير من أجل إعادة الثقة بين الرئيس والمرؤوس، عن طريق توفير الحوافز المادية والمعنوية من أجل توحيد الجهود لتحقيق التنمية، كما أوصت بإعادة النظر في إيجاد سبل أخرى للتمويل كجلب قروض من الينوك واستثمارها في مشاريع خدمية او بناء مرافق عمومية والقيام بتأجيرها، اهتمام البلدية بالجباية المحلية أكثر بالبحث عن سبل أكثر فعالية من خلال عملية التحصيل الجبائي وكذا منحها سلطة تحديد وعاء ونسبة الضريبة لفائدتها فيما أن وعاء الضريبة محدد بقانون.

ثالثا) الدراسة الثالثة: سعاد صابور، عبد الرحمان بن ساعد، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية – دراسة حالة بلدية دراراية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،2018:

تدور إشكالية هذه الدراسة حول إمكانية الجماعات المحلية لبلدية درارية الاعتماد على الجباية المحلية في تمويل ميزانيتها وتغطية نفقاتها.

وقد توصلت إلى أن العجز المالي الذي تعاني منه البلدية راجع بالدرجة الأولى إلى قلة الموارد المالية خاصة الجبائية، حيث أن أغلب الضرائب والرسوم التي تجبى للجماعات هي ضرائب ورسوم ذات مردود ضعيف، لا يمكن لميزانية الجماعات المحلية أن تتوازن عن طريق الضرائب والرسوم لأن هيكلة النظام الضريبي الجزائري هي هيكلة مختلة التوازن نظرا للاعتماد على إعانات الدولة، كما توصلت إلى أن الإجراءات التحفيزية للاستثمار المتخذة من طرف الحكومة لها انعكاس سلبي على موارد الجماعات المحلية، إضافة إلى ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي اللتين تمثلان هاجس مقلق للسطلة المحلية وخسارة كبيرة للاقتصاد الوطني.

أوصت الدراسة بإعادة النظر في المركزية المفرطة لنظام الضرائب والرسوم المخصصة للجماعات المحلية وذلك بالبحث عن اوعية ضريبية متنوعة لتحسين المردود الجبائي المحلي وتكيفيه حاليا ومستقبليا لتحقيق التنمية خاصة الرسم على النشاط المهني، وإدخال إصلاحات على مستوى تنظيم وتوزيع الموارد الجبائية على المستويين المركزي والمحلي للدولة، وعدم إهمال الموارد الغير جبائية التي تدر أموال طائلة وتثمين الموارد المالية المحلية كالرسوم المحلية، ضف الى ذلك عوائد الممتلكات الخاصة والاملاك.

<u>رابعا) الدراسة الرابعة: لمير عبد القادر تمويل الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية– دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإدارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014/2013</u>:

تدور إشكالية هذه الدراسة حول مدى مساهمة الضرائب المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، ومدى مساهمتها في تغطية نفقات البلدية، وهل الموارد الضريبية المحلية قادرة على تمويل ميزانية البلدية، وتهدف هذه الدراسة إلى مدى ارتباط الضرائب المحلية بالعملية التمويلية للجماعات المحلية بالجزائر، وما هو دور الضرائب المحلية في المساهمة في نفقات الجماعات المحلية في الجزائر خاصة البلديات، وما مدى اعتماد الجماعات المحلية على الضرائب المحلية في تمويل التنمية المحلية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الجماعات المحلية تمثل اللامركزية بالنسبة للتنظيم الإداري، وتتمتع بالاستقلالية المالية كما توصلت الدراسة إلى أن اهم مشكل يواجهها هو مشكل التمويل رغم تعدد مصادره، كما توصلت الدراسة إلى أن الضرائب المحلية خصصت للبلدية دون سواها إلا أن نسبتها ضئيلة مقارنة بالضرائب المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، كما يتوجب على السلطات المحلية إعادة النظر في الإعانات المقدمة للجماعات المحلية.

أوصت هذه الدراسة على ضرورة منح الجماعات المحلية نوعا من الاستقلالية المالية خاصة في سن الضرائب التي تراها ضرورية في زيادة مواردها المالية، كما أوصت بسن قوانين توضح كيفية استغلال الجماعات المحلية لأملاك البلدية المنتجة للمداخيل، وتطبيق القوانين الردعية في حالة الخروج عن نطاقها، وتخفيف العبء على النفقات الكبيرة التي تثقل كهل الجماعات المحلية وذلك عن طريق تكفل الحكومة المركزية ببعض مصاريف التسيير، مع ضرورة اعتماد ضرائب محلية منتجة للموارد وتجاوز الضرائب التي ترتكز في معظمها على القطاعات الأقل حيوية في الاقتصاد.

خامسا) الدراسة الخامسة: خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- فرع التحليل الاقتصادي- ، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010:

تدور إشكالية هذه الدراسة حول نظام تمويل التنمية المحلية أهو نظام فعال أم لا، وما هي الاستراتيجيات المثلي التي ينبغي إتباعها من أجل تجديد نظام تمويل التنمية المحلية، وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن نقاط القوة والضعف في أداء الجماعات المحلية وتأثير الموارد المحلية الذاتية في استقلالية الجماعات المحلية، ومحاولة تحديد أهم الإصلاحات التي يجب القيام بها من أجل تحديد نظام تمويل التنمية المحلية.

تبين من خلال هذه الدراسة أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب سياسة عمومية مبنية على أسس علمية ومنهجية، وحتى تتحقق التنمية المحلية بأفضل صورة فهي بحاجة إلى موارد مالية للوصول إلى هيكل التمويل المحلي الأمثل والذي يحقق أهداف التنمية المحلية بفعالية وكفاءة، كما توصلت الدراسة إلى أن للتنمية المحلية علاقة بالتخطيط باعتباره أداة فعالة تمكنها من الاستغلال الأمثل للموارد والمقومات التي تحوزها الجماعات المحلية سواء مالية بشرية أو تنظيمية، كما بينت أن للجماعات المحلية تعتمد إيرادات جبائية وأخرى غير جبائية لتمويل التنمية المحلية حيث تمثل الإيرادات الجبائية نسبة 90%، مقارنة بالإيرادات الغير جبائية إلا انها تعد ضعيفة لاحتكار الدولة للسلطة الجبائية وكثرة الإعفاءات، أما المصادر الجبائية فتتمثل أساسا في مداخيل الأملاك والتي لا تتجاوز نسبتها10 % من مجموع الموارد ويعود هذا الضعف إلى عدم الاستعمال العقلاني للموارد كما توصلت الدراسة إلى أن المصادر الخارجية تعد من أهم المصادر التي يجب على الجماعات المحلية الاعتماد عليها وتثمينها.

وقد أوصت الدراسة على ضرورة تجديد جهاز تمويل التنمية المحلية من خلال تبني استراتيجية إصلاح تشمل كافة عناصر جهاز تمويل التنمية المحلية الداخلية والخارجية، كما أوصت بإصلاح الجباية المحلية وذلك بإشراك الجماعات المحلية في تحديد وعاء ونسبة الضرائب والرسوم المحلية، إضافة إلى تخلي الدولة عن جزء من الضرائب لصالح الجماعات المحلية كIRGوTVA ، وضرورة مكافحة الغش والتهرب الضريبي إضافة إلى إعادة تثمين الممتلكات المحلية وجعلها أكثر مردودية، كما

أوصت بتحويل الصندوق المشترك للجماعات المحلية إلى بورصة وتحويل العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية من علاقة سيطرة إلى علاقة شراكة وتعاون.

المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة

نقوم من خلال هذا المطلب بإبراز أولا أوجه التشابه، وثانيا أوجه الاختلاف بين بحثنا والدراسات التي اعتمدنا عليها في إنجازه.

أولا) أوجه التشابه: من خلال استعراض الدراسات السابقة لاحظنا أن هذه الدراسات تتشابه مع بحثنا من حيث متغيرات الدراسة، وعليه ارتأينا إلى تقسيمها إلى الفئات التالية:

1) دراسة تشترك مع بحثنا في متغير التنمية المحلية: و هي دراسة بيصار عبد الحكيم، أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية – دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000–2016، تتشابه مع بحثنا في الاطار النظري للتنمية المحلية، حيث اعتمدنا عليها في بناء الاطار النظري للتنمية المحلية.

2) دراسة تشترك مع بحثنا في متغير إيرادات الجماعات المحلية: وتتمثل في الدراسات التالية:

- سعاد صابور، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية – دراسة حالة بلدية درارية.
- لمير عبد القادر تمويل الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية– دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار.
- تتشابه هذه الدراسات مع بحثنا من حيث الجانب النظري للإيرادات الجماعات المحلية حيث حاولت هذه الدراسات إبراز أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية واهتمت بالإيرادات الجبائية

3) دراسة تشترك مع بحثنا في متغيري: إيرادات الجماعات المحلية والتنمية المحلية: تتمثل في الدراسات التالية:

- محلابي علي مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية البويرة.
- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق.

تعتبر من أكثر الدراسات تشابها مع بحثنا من حيث متغيرات الدراسة، وعليه تم الاعتماد عليهما بشكل كبير في إعداد الجانب النظري، للتنمية المحلية من خلال التعرض لمفهومها مجالاتها نظرياتها ومقوماتها، إضافة إلى إيرادات الجماعات المحلية من خلال دراسة مفهومها وتصنيفاتها.

ثانيا) أوجه الاختلاف: عند مقارنة بحثنا بالدراسات السابقة لاحظنا وجود اختلافات، لخصناها في النقاط التالية:

1) طبيعة المتغير المستقل: بالنسبة لدراستنا هو إيرادات الجماعات المحلية أما بالنسبة للدراسات السابقة فتناولت الجباية المحلية والضرائب المحلية وهي أحد أنواع الإيرادات.

2) المتغير التابع: ربطت الدراسات السابقة إيرادات الجماعات المحلية بميزانية الجماعات المحلية، أما في بحثنا فربطنا إيرادات الجماعات المحلية بتمويل التنمية المحلية.

3) بالنسبة للجانب التطبيقي: تناولت دراسة كل من لمير عبد القادر وسعاد صابور نوع من الإيرادات متمثلة في الإيرادات الجبائية، أما دراستنا فقد تناولت دراسة وتحليل لإيرادات البلدية الجبائية وغير الجبائية.

4) بالنسبة لدراسة محلابي علي: كما ذكرنا سابقا تعتبر الأقرب لدراستنا إلا أنها تختلف في الجوانب التالية:

- تطرقت الدراسة إلى ماهية الجماعات المحلية من خلالها تعرضها للتنظيم المركزي والمقومات، أما دراستنا فتناولتها بشكل مبسط ، كما تعرضت للمالية المحلية من خلال إعطاء لمحة عن ميزانية البلدية وكيفية إعدادها.
- قامت بتحليل ميزانية البلدية من جانبي الإيرادات والنفقات أما دراستنا فقد اقتصرت على دراسة إيرادات البلدية كما قمنا بتحليل نسبة مساهمة كل ايراد الى اجمالي الإيرادات.

عموما يمكن تلخيص الإضافة المتواضعة التي قدمها بحثنا في نقطتين:

- الجانب النظري تسليط الضوء على التنمية المحلية وإيرادات الجماعات المحلية.
- الجانب التطبيقي التطرق إلى ودراسة تحليل إيرادات بلدية أحمد راشدي و محاولة إبراز دورها في التنمية المحلية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه الاطار النظري لمتغيرات الدراسة توصلنا إلى أن التنمية المحلية هي مجموع العمليات التي تتظافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية الاجتماعية الثقافية للمجتمعات المحلية من أجل توفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع والنهوض به من حالة التخلف إلى التقدم والارتقاء.

كما توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن إيرادات الجماعات المحلية هي أداة من الأدوات المالية التي تتحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة لتغطية نفقاتها المتعددة وفي شتى المجالات وقد قسمها المشرع الجزائري إلى إيرادات تسيير وإيرادات تجهيز، كما وضع تحت مسؤولية كل من الولاية والبلدية تعبئة مواردهما المالية الخاصة سواء كانت هذه الإيرادات ذاتية جبائيه منها ما تعود كليا للجماعات المحلية ومنها ما تستفيد منها بنسبة قليلة إضافة إلى الإيرادات الغير جبائيه والايرادات خارجية.

بعدما تطرقنا في الجانب النظري الخاص بالتنمية المحلية وإيرادات الجماعات المحلية بصفة عامة، سوف نقوم وبصفة خاصة في من خلال الفصل الموالي بالدراسة التطبيقية والتي تتمثل في دراسة حالة بلدية أحمد راشدي فيما يخص موضوع الدراسة.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية حول إيرادات الجماعات المحلية بلدية أحمد راشدي نموذجا

تمهيد

البلدية في الجزائر هيئة ديمقراطية يمثلها مجلس منتخب من السكان المحليين عن طريق الاقتراع وهي بهذا تعبر عن تطلعات السكان واختياراتهم، وهي تحظى بالاحترام والسلطة المعنوية القادرة على تحريك لطاقات أفراد المجتمع ومؤسساته، ومن هذا المنطلق فهي تعتبر حلقة وصل بين الدولة والمواطن.

تسعى البلدية إلى تحقيق تنمية محلية على مستواها من خلال إنجازها لمختلف المشاريع التنموية التي تساهم في تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لسكانها وذلك من خلال مختلف الإيرادات التي تحصلها من مصادر مختلفة.

من خلال هذا الفصل سنقوم بتسليط الضوء على إيرادات بلدية أحمد راشدي للفترة(2017-2019) ودورها في التنمية المحلية من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: التعريف ببلدية أحمد راشدي.**
- **المبحث الثاني: إيراداتبلدية أحمد راشدي ودورها في التنمية المحلية.**

المبحث الأول: التعريف ببلدية أحمد راشدي

تعد البلدية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي ركن أساسي في تنمية المجتمع المحلي وتطويره اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا ،صحياو بيئيا فهي الأكثر قربا للمواطنين اذ تعتبر شريك الدولة في تنفيد القرارات والمشاريع على ارض الواقع وهذا من اجل تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

المطلب الأول: مدخل عام لبلدية أحمد راشدي:

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على بلدية أحمد راشدي وذكر أهم خصائصها.

أولا) نبذة تاريخية عن بلدية أحمد راشدي:عرفت بلدية أحمد راشدي عدة حقبات زمنية أهمها :[1]

1) مرحلة الاستعمار الفرنسي: اعتبارا أن المنطقة كانت فلاحية وتتوفر على الموارد المائية لاسيما منها منبعي تامدة وعيون السلطان لجأ المعمرون للاستيطان بها واستغلال أراضيها الفلاحية الخصبة لاسيما إنتاج الحبوب وتربية المواشي .

2) مرحلة ما بعد الاستقلال: انبثقت بلدية احمد راشد عن التقسيم الإداري الجديد لسنة 1985، بموجب المرسوم رقم365/84 المؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1405 الموافق ل: 1984/12/10 الذي حدد تكوين البلديات ومشتملاتها وحدودها الإقليمية.

ثانيا)الموقع الجغرافي لبلدية أحمد راشدي:تقع بلدية أحمد راشدي في الشمال الغربي لولاية ميلة ،وتعتبر من البلديات الريفية بحكم موقعها الجغرافي.

1)المسافة: تبعد البلدية عن مقر الدائرة ب:06 كلم وعن مقر الولاية ب:23 كلم وعن الجزائر العاصمة ب 470 كلم.

2)الحدود:لبلدية أحمد راشدي حدود وهي كالتالي:

- من الشرق: بلديتي ميلة وسيدي خليفة؛
- من الجنوب :بلدية عين الملوك؛
- من الغرب: بلديتي تيبرقنتوبوحاتم؛
- من الشمال: بلدية وادي النجاء.

3)المساحة :تتربع البلدية على مساحة تقدر 89.90كلم2 منها 90% أراضي فلاحية.

[1] بالاعتماد على وثائق إدارية.

4) عدد السكان: يقدر عدد سكان البلدية ب15800 نسمة حسب إحصاء 2008 عدد سكان البلدية مركز :10392 نسمة.

عدد سكان المناطق الحضرية: 1596 نسمة /عدد سكان المناطق المبعثرة :3812 نسمة.

ثالثا) خصائص بلدية أحمد راشدي: تتميز بلدية أحمد راشدي بطابعها الشبه ريفي حيث يعتمد أغلب سكانها على الفلاحة وتربية المواشي، التي غالبا ما تكون مصدر رزقهم، حيث تبرز من خلال طبيعتها هذه عدة مناطق سياحية أهمها:[1]

- منبع أو شلال راس الواد؛
- عيون السلطان.

كما تعتبر بلدية أحمد راشدي من البلديات الشبه ريفية يغلب عليها الطابع الفلاحي اعتبارا لأراضيها الخصبة الصالحة للزراعة وتوفرها على هضاب وجبال ساعدت السكان على تربية المواشي كما توجد بها ثروة غابية لا بأس بها وتقدر مساحتها بحوالي 1461 هكتار موزعة بالأراضي الريفية، الجبلية الصالحة للتشجير أهم المناطق المشجرة هي: تاريدالت، المديوس، السطحة و بها ثروة مائية متمثلة في المنابع الموجودة بالبلدية كمنبع تامدة ، أولاد بوعزون، عيون السلطان، وادي الدرابلة والمرجة.

وتتوفر البلدية على عدة مرافق عمومية تحت تصرف المواطنين في جميع المجالات (الصحة، البريد والمواصلات، التعلم، الشبيبة والرياضة والإنارة العمومية).

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية أحمد راشدي:

يتكون الهيكل التنظيمي لبلدية أحمد راشدي من خمس مصالح إضافة إلى الأمانة العامة :

أولا)مصلحة الأمانة العامة: يشرف عليها الأمين العام للبلدية، تقوم بالتنسيق مع جميع مصالح البلدية والسهر على حسن سيرها، وتتكون من المكاتب التالية:

1)مكتب أمانة رئيس المجلس الشعبي البلدي: يعتبر هذا المكتب من المكاتب الهامة في هيكل المؤسسة، يقوم هذا المكتب بعدة مهام أهمها:

- التحضير للاجتماعات التي يعقدها رئيس المجلس الشعب البلدي؛
- تحضير مداولات المجلس الشعبي البلدي؛
- استقبال المكالمات الهاتفية وتسجيلها؛
- تنظيم استقبال مواعيد رئيس المجلس الشعبي البلدي؛
- السهر على السير الحسن لمكتب المجلس الشعبي البلدي؛

[1] بالاعتماد على وثائق إدارية.

- تسجيل بريد الصادر والوارد وتوزيعه على مختلف المصالح.

2)مكتب رئيس المجلس الشعبي البلدي: تحت اشراف الأمين العام والذي يقوم بأهم الاعمال وهي:

- نشر القرارات والمداولات؛
- تحرير محاضر اجتماعات المجلس الشعبي البلدي؛
- تدوين المحاضر في سجلات خاصة؛
- السهر على المحافظة على الاسرار المهنية الخاصة بأعمال رئيس المجلس الشعبي البلدي؛
- اعداد استدعاءات لأعضاء المجلس الشعبي البلدي.

3)مكتب الأمين العام: يتولى الأمين العام للبلدية وتحت اشراف سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي مايلي:

- القيام بإعداد اجتماعات المجلس الشعب البلدي؛
- تحقيق إقامة المصالح الإدارية والتنفيذية وتنظيمها والتنسيق بينهما؛
- جمع مسائل الإدارة العامة؛
- القيام بتبليغ محاضر المجلس الشعبي البلدي والقرارات للسلطة الوصية؛
- ممارسة السلطة السلمية على موظفين البلدية.

4)مكتب التوثيق والارشيف والاعلام الالي: ويضم فرعين أساسين:

أ)فرع التوثيق والرشيف: ويقوم بعدة اعمال وهي:

- القيام بعملية التوثيق وهذا بإنجاز نشريات لمختلف النصوص القانونية؛
- السهر على ترتيب الجريدة الرسمية؛
- تنظيم وترتيب الأرشيف الخاص بالبلدية.

ب)فرع الاعلام الالي: يقوم بالمهام التالية:

- السهر على جمع وتخزين كل المعلومات الخاصة بالبلدية؛
- تعميم استخدام الاعلام الالي على كافة المصالح؛
- تعد الوسيلة الأساسية للإحصاء عمليات البلدية.

ثانيا) مصلحة الإدارة والوسائل العامة: تتكون من أربع مكاتب وهي كالتالي:

1) مكتب تسيير المستخدمين:يخص هذا المكتب المستخدمين وبصفة عامة الوسائل العامة للبلدية حيث يتوفر على الملفات الفردية للموظفين وتتم متابعته على جميع المستويات، تتمثل مهامه في:

- التكفل بمختلف انشغالات المواطنين؛

- تسيير الحياة المهنية للموظفين؛
- الترقية في الدرجات للموظفين؛
- الترقية في الرتب للموظفين؛
- متابعة القضايا التأديبية للموظف؛
- التكفل بملفات التقاعد؛
- التكفل بملفات التوظيف وإجراء المسابقات؛
- إعداد المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية ويشمل هذا المخطط على الحالات التعدادية للموظفين والمصنفون في وظيفة التأثير، مناصب الحكم، إضافة إلى هياكل الاستشارة الداخلية وتتمثل في لجنة المستخدمين ولجنة الطعن.
  - ✓ **لجنة المستخدمين:** يتمثل دورها في ترقية الموظفين ودراسة القضايا التأديبية للموظفين في إطار القانون الخاص بالبلدية.
  - ✓ **لجنة الطعن:** تقوم بدراسة الطعون المقدمة من طرف المواطن، كما يحدد هذا المخطط الاطار المتعلق بالامتحانات والمسابقات، ويحدد الاطار التقديري للتوظيف لكل سنة مالية لعملية التسيير.

2) مكتب الميزانية والمحاسبة: يقوم بالمهام التالية:

- إعداد الميزانية الأولية والاضافية؛
- اعداد وتقييم الحساب الإداري؛
- تنفيد العمليات المالية المتعلقة بالإيرادات(الاثبات والتصفية) والعمليات المالية المتعلقة بالنفقات(الالتزام، التصفية والامر والدفع)؛
- جمع الوثائق المالية المعلقة بالعانات ومختلف أنواعها؛
- حساب أجور ومرتبات المستخدمين؛

3)مكتب الممتلكات والوسائل العامة: يتولى المهام التالية:

- إحصاء ممتلكات البلدية بكل أنواعها؛
- متابعة تحصيل حقوق الايجار والعمل على تعيينها من أجل خلق موارد جديدة؛
- مسك لسجل أملاك البلدية؛
- إعداد الجرد العام والدوري لأملاك البلدية؛
- متابعة حالة أملاك البلدية والسهر على المحافظة عليها وتطويرها.

د)مكتب الصفقات العمومية والبرامج: تحتل الصفقات العمومية مكان أساسي في نشاطات ابلدية بغرض المحافظة على المال العام وبالتالي فان تسيير هذه الأخيرة متعلق بالمكانيات المسطرة من طرف الإدارة، خاصة ما يتعلق بالإجراءات التقنية الرامية الى التسيير الأمثل لهذه المعاملات وإنجاز الاشغال المختلفة لتحقيق الخدمة العمومية، وتبرم الصفقات العمومية تبعا لإجراء المناقصة التي تعتبر القاعدة العامة او الاجراء بالتراضي ، ويتولى المكتب المهام التالية:

- ابرام المناقصات والعقود وتنفيذها؛
- تنظيم المناقصات والعقود وتنفيذها؛
- اعداد الحالات المالية والمادية لجميع المشاريع؛
- ضمان أمانة لجان فتح وتقييم العروض والصفقات العمومية.

ثانيا)مصلحة التنظيم والشؤون العامة: تتكون من المكاتب التالية:

1)مكتب المنازعات والشؤون القانونية: يقوم هذا المكتب بالتكفل بالقضايا المرفوعة ضد المواطنين أو من طرفهم وهو يمثل البلدية امام المحاكم، ويتمثل دور هذا المكتب في:

- متابعة نزاعات البلدية بكل أشكالها امام القضاء؛
- ارسال منازعات شهرية أو ثلاثية الى لجنة الدائرة؛
- تحرير الدعاوي القضائية وتبليغ الرئيس والأمين العام بتطورات هذه القضايا؛
- كما يقوم بإجراءعقود الزواج.

2)مكتب تنظيم الشؤون العامة: ويضم هذا المكتب أربع فروع مختلفة تتمثل في:

أ)فرع الانتخابات: يقوم هذا الفرع بما يلي:

- المراجعة العادية الاستثنائية للقوائم الانتخابية؛
- المتابعة المستمرة لقوائم الانتخابات؛
- مسك دفاتر التسجيل والشطب؛
- جرد عتاد الانتخابات؛
- توزيع بطاقات الناخبين؛
- تنظيم وتحديث الفهرس الانتخابي.

ب)فرع الخدمة الوطنية: تتمثل مهامه الأساسية في:

- الإحصاء السنوي للشباب البالغين سن التجنيد؛
- تحضير ملفات طلبات الاعفاء من الخدمة الوطنية؛

- توجيه استدعاءات الفحص الطبي للخدمة الوطنية.

ج)فرع الشؤون العامة:ولهعلاقة مباشرة مع المواطن وتتمثل مهامه في:

- استخراج بطاقة التعريف الوطني؛
- استخراج جواز السفر؛
- استخراج شهادة الكفالة و البطاقة الرمادية.

د)فرع التنظم: له علاقة مباشرة مع الإدارة من بين اعماله:

- تقديم الإعانات للمواطنين؛
- اصدار شهادات العلاج المجاني للعائلات.

3)مكتب الحالة المدنية: ويتكون هذا المكتب من فرعين أساسين هما:

أ)فرع استخراج وتسليم الوثائق: أهم أعماله هي:

- استخراج وتسليم الوثائق الخاصة بالمواطن؛
- الرد على بريد المواطنين؛
- إيداع سجلات الحالة المدنية عند نهاية كل سنة لدى كاتب الضبط.

ب)فرع تسجيل المواليد/ الوفايات/ الزواج:

- تسجيل وتقييد شهادات الميلاد والوفاة والزواج؛
- تسجيل حركة السكان خلال كل شهر وكل ثلاثة أشهر؛
- إرسال قائمة بأسماء الأشخاص المتوفية خلال كل شهر لمسؤول الامن.

رابعا)مصلحة التعمير والبناء والتجهيز والصيانة: تتكون هذه المصلحة من مكتبين:

1)مكتب التعمير والبناء والتجهيز: يقوم هذا المكتب بالمهام التالية:

- تقديم رخص البناء والتعمير والهدم؛
- متابعة مطابقة الإنجازات؛
- الدراسة التقنية الهندسية؛
- متابعة مخططات التهيئة والتعمير؛
- متابعة البناء الفوضوي؛
- البناء الذاتي والريفي؛
- متابعة ومراقبة انجاز المشاريع؛
- استقبال الطلبات للمواطنين في مجال السكن الاجتماعي ذو الطابع الايجاري.

2)مكتب الصيانة وتصليح الممتلكات: يتشكل هذا المكتب من فرعين أساسين:

أ)فرع صيانة البنيات: يقوم هذا الفرع باحصاء جميع الممتلكات سيما العقارية منها كالمحلات التجارية وكذا العقارات غير المنتجة للمداخيل والواقعة في إقليم البلدية.

ب)فرع صيانة وتصليح العتاد: يوجد هذا الفرع بحضيرة العتاد التابع للبلدية والذي يقوم بمتباعته رئيس الحضيرة.

تتمثل مهام هذا المكتب أساسا في:

- صيانة وتصليح البنايات المدرسية، الإدارية، المساجد، المذابح، الأسواق و الملاعب.
- صيانة العتاد الاثابت مثل: الأثاث والمكاتب؛
- صيانة العتاد المتحرك مثل :السيارات والشاحنات؛
- صيانة وتصليح عتاد البلدية.

خامسا)مصلحة الوقاية وشبكات المياه الريفية والتطهير: تتكون هذه المصلحة من مكتبين:

1)المكتب البلدي لحفظ الصحة: يقوم هذا المكتب بحماية المواطنين من الامراض المتنقلة عن طريق المياه وحماية الصحة العامة عن طريق:

- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها؛
- مكافحة نواقل الامراض المتنقلة؛
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور؛
- محاربة الامراض المتنقلة عبر الحيوانات وذلك عن طريق مراقبة المذبح البلدي؛
- مراقبة بائعي اللحوم الحمراء والبيضاء على مستوى نقاط الاستهلاك.

2)مكتب صيانة شبكات المياه الريفية والتطهير: تتمثل مهامه في:

- توزيع المياه الصالحة للشرب؛
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها؛
- مراقبة شبكات المياه الصالحة للشرب؛
- مراقبة الخزانات العمومية، المدارس، المقاهي والمطاعم؛
- حماية المواطنين من الامراض المتنقلة عبر المياه.

سادسا)مصلحة النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية: تتكون هذا المصلحة من مكتبين:

1)مكتب النشاط الاجتماعي: يقوم هذا المكتب بالمهام التالية:

- إحصاء الفئات الاجتماعية (مكفوفين، عجزة، شيوخ، ذوي العاهات)؛

- ضبط قائمة المحتاجين؛
- ضبط قائمة أصحاب الدخل الضعيف؛
- إحصاء السكنات التي لا تتوفر على الشروط الصحية للحياة؛
- إعداد شهادة الكفالة والحضانة والانفصال عن الوالدين؛
- ضبط وحصر الطلبات المتعلقة بالسكن الوظيفي للمعلمين؛
- انشاء ومتابعة لجنة التحقيقات الاجتماعية؛
- اعداد المحاضر والملفات المتعلقة بالأشخاص المصابين بالأمراض العقلية قصد تحويلهم الى مراكز مختصة.

2)مكتب الشؤون الثقافية والرياضية: ويتولى كل المهام المتعلقة بترقية الثقافة والرياضة وفي هذا الشأن يقوم بما يلي:

- التنسيق والعمل مع مختلف الجمعيات والرابطات الثقافية والرياضية؛
- إحصاء المعالم التاريخية؛
- تسيير المكتبة؛
- تدعيم نشاطات محو الامية؛
- تتبع نشاطات الهياكل الرياضية المتواجدة عبر إقليم البلدية.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبلدية أحمد راشدي.

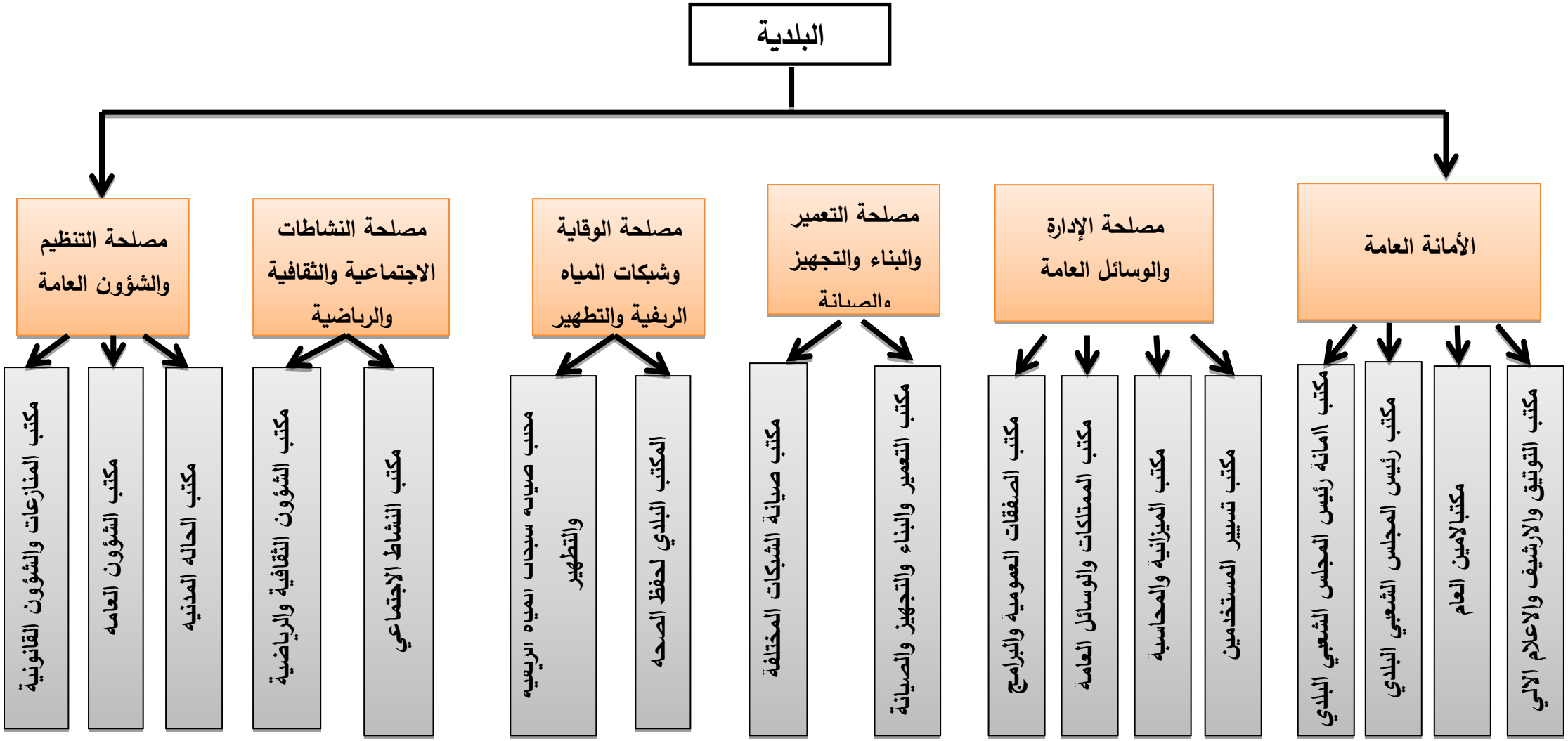

المصدر: وثائق إدارية.

المبحث الثاني: إيرادات بلدية أحمد راشدي ودورها في التنمية المحلية

إن مصادر الإيرادات تختلف من بلدية لأخرى، و هو الأمر الذي يفسر ظاهرة وجود بلديات متباينة المستوى المالي وهذا التباين مفاده الاختلاف في حجم الإيرادات والنشاط الاقتصادي في كل بلدية، والذي يخلق تمايز بين مداخيل كل إيراد، والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لكل بلدية.

حتى نتمكن من معرفة مدى مساهمة الإيرادات المختلفة في تحقيق التنمية المحلية وجب علينا دراسة وتحليل إيرادات البلدية خلال الفترة الممتدة من 2017الى غاية 2019.

المطلب الأول: دراسة إيرادات بلدية أحمد راشدي للفترة(2017-2019):

قبل التطرق إلى تحليل إيرادات البلدية سندرس أولا نسبة مساهمة كل من إيرادات التسيير وإيرادات التجهيز بالنسبة لإجماليالإيرادات المحققة :

الجدول رقم(01): تطور إيرادات بلدية أحمد راشدي للفترة(2017-2019)

الوحدة(دج)

	2017		2018		2019	
	إيرادات حقيقية	النسبة%	إيرادات حقيقية	النسبة %	إيرادات حقيقية	النسبة %
إيرادات التسيير	157.111.644.11	72.24	154.444.869.30	71.33	187.255.637.49	45.42
إيرادات التجهيز	60.388.761.30	27.76	62.074.367.41	28.67	225.027.147.39	54.58
المجموع	217.500.405	100	216.519.237	100	412.282.785	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري لبلدية أحمد راشدي لسنوات: 2017، 2018، 2019.

نلاحظ أن إيرادات قسم التسيير احتلت النسبة الأكبر من المجموع الكلي للإيرادات الحقيقية لسنتي 2017و2018 بنسبة 72.24 %و 71.33% على التوالي، في حين بلغت إيرادات التجهيز نسبة 27.76 % و28.67 % أي أن قسم التسيير أخذ النسبة الأكبر من ميزانية البلدية وقسم التجهيز الذي يعنى بالتنمية المحلية لم يأخذ نسبة كبيرة نظرا لقلة المشاريع التنموية في تلك الفترة.

وفي سنة 2019 احتل قسم التجهيز نسبة 54.58 %في حين حقق قسم التسيير نسبة 45.42% وهذا راجع إلى زيادة المشاريع التنموية بالبلدية.

أولا) تحليل إيرادات قسم التسيير لبلدية أحمد راشدي للفترة الممتدة من(2017-2019):

تتحدد قدرة البلدية على تغطية نفقاتها من خلال اعتمادها على إيراداتها المختلفة، وسنقوم بدراسة مساهمة كل إيراد إلى إجمالي إيرادات التسيير:

1)مقارنة التقديرات والإنجازات لإيرادات قسم التسيير:

سنقوم بدراسة الانحرافات الناتجة بين تقديرات إيرادات بلدية أحمد راشدي الواردة في الميزانية الإضافية والايرادات الفعلية المأخوذة من الحساب الإداري، مع محاولة تفسير أسباب هذه الاختلالات.

الجدول رقم(02):التقديرات والإنجازات الخاصة بإيرادات قسم التسيير للفترة(2017-2019).

الوحدة(دج)

التعيين / السنوات	التقديرات	الإنجازات	الفارق
2017	143496287.00	157111644.11	13615357.10
2018	157925950.61	154444869.30	(3481081.30)
2019	186521271.32	187255637.49	734366.17

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد الحسابات الإدارية والميزانية الإضافية لبلدية أحمد راشدي لسنوات الدراسة 2017، 2018، 2019.

منخلال معطيات الجدول نلاحظ أن التقديرات والإنجازات تعرف تضاربا من حيث النسب، ففي سنة 2017 توقعت تحصيل 143.496.287.00دج، إلا أنها حققت مبلغ أكبر وقدر 157.111.644.11دج بفارق قدر بـ 13.615.357.10دج، وكذلك الأمر بالنسبة لسنة 2019 فقد حققت مبلغ 187 مليون دج، في حينكانت تتوقع تحصيل 186مليون دينارأما سنة 2018 فقد قدر المبلغ المتوقع تحصيله بـ 157.925.950.61دج، إلا أنها حققتمبلغ أقل 154.444.869.30دج، بفارققدربـ: (34.810.81.30)دج.

ويرجع التباين في الإيرادات المحققة عن المتوقعة إلى عدة أسباب من بينها:

- سوء تقدير بعض الإيرادات في الميزانية الإضافية من جهة وعدم إدراج البعض الاخر من جهة أخرى.
- سوء تقدير بعض الإيرادات منها ما يحقق زيادة للإيرادات المتوقعة عن المحققة ومنها ما يكون بالنقصان.

1)عرض إيرادات قسم التسيير لبلدية أحمد راشدي للفترة الممتدة من(2017 إلى 2019):

الجدول رقم (03): تطور إيراداتقسم التسيير من 2019/2017.

الوحدة(دج)

السنوات / الإيرادات	2017	2018	2019
منتوجات الاستغلال	1.639.250.00	174.800.00	335.200.00
ناتج الأملاك العمومية	2.196.195.40	252.718.04	1.064.735.00
تحصيلات واعانات	49.053.064.58	37.109.000.00	28.998.499.68
ممنوحاتصندوق التضامن البلدي	57.698.000.00	71.684.000.00	82.800.000.00
ضرائب غير مباشرة	1.520.270.34	1.692.189.45	2.105.743.35
ضرائب مباشرة	7.091.944.10	5.553.355.64	3.924.870.12
ناتج استثنائي	13.493.70	154.367.99	31.750.283.64
ناتج سنوات مالية سابقة	37.899.425.99	37.824.438.18	36.276.304.90
المجموع	157.111.644.11	154.444.869.30	187.255.637.49

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الحساب الإداري لبلدية أحمد راشدي للسنوات 2017، 2018 و 2019.

بتحليل معطيات الجدول نلاحظ أن إيرادات التسيير لبلدية أحمد راشدي في تدبب حيث حققت سنة 2017 حوالي 157مليون دينار، وشكلتانخفاضا طفيفا سنة 2018 إلى154مليون دينار، وشهدت ارتفاعا سنة 2019 حيث حققت مبلغ 187 مليون دينار، ويعود هذا الارتفاع إلى اتساع نشاط البلدية وتعدد مجالات تدخلها.

وسنقوم بدراسة نسبة مساهمة كل إيراد إلى إجمالي إيرادات قسم التسيير :

أ)مساهمة ناتج الأملاك العمومية ومنتوجات الاستغلال إلى إجمالي إيرادات التسيير :

سنقوم بتحليل نسبة مساهمة كل من ناتج الأملاك العمومية وناتج الاستغلال إلى إجمالي إيرادات التسيير .

الشكل رقم02: مساهمة منتوجات الاستغلال وناتج الأملاك العموميةإلى إجمالي إيرادات التسيير(2017-2019).

الوحدة(دج)

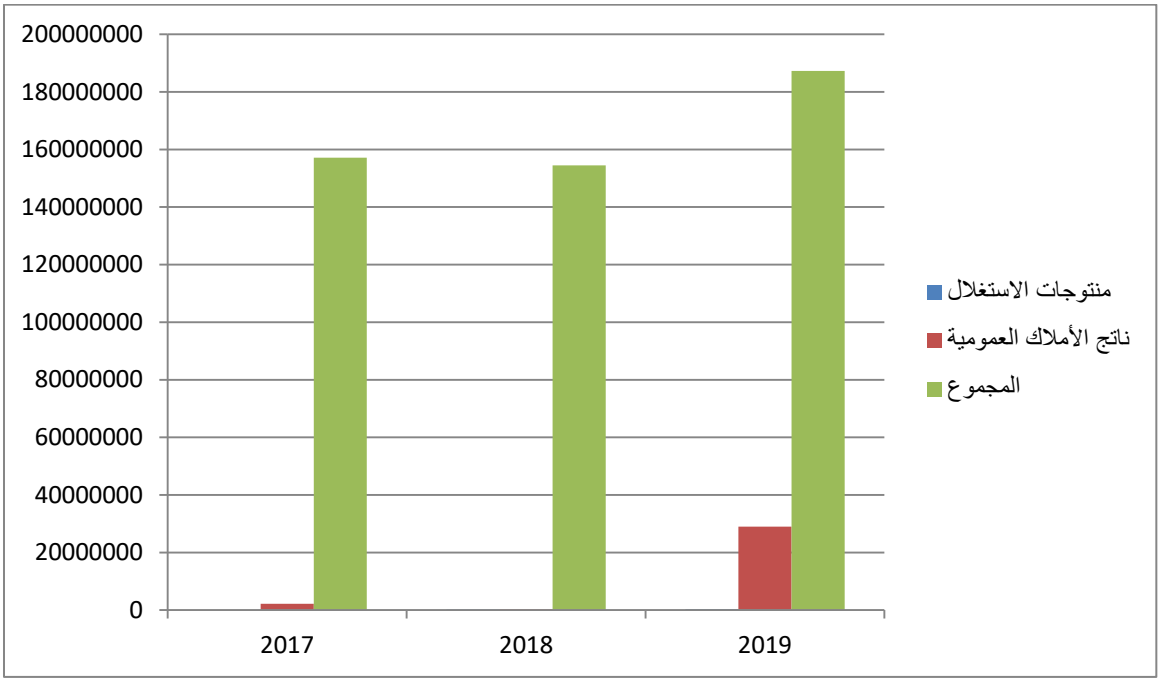

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03).

بتحليل معطيات الشكل رقم(01) يتبين لنا أن منتوجات الاستغلال وناتج الأملاك العمومية لبلدية أحمد راشدي ضعيفة جدا، إذ لا تتجاوز في مجملها 8% من إيرادات التسيير للبلدية بالرغم من توفر البلدية على(السوق الأسبوعي، السكنات الوظيفية، محلات تجارية، وكذا بيعها لدفاتر الشروط حقوق المحشر..).

بالنسبة لمنتوجات الاستغلال سجلت البلدية سنة 2017 مبلغ 1.639.250.00دج وقد انخفضت هذه القيمة لتصل سنة 2019إلى335.200.00دج ما يدل على عدم تحقيق المنفعة المرجوة من هذا المورد الهام.

وفيما يخص ناتج الأملاك العمومية فقد سجلت ارتفاعا ففي سنة 2017 حققت 2.196.195.40دج، وفي سنة 2018 سجلت 252.718.04دج، لتصل سنة 2019 الى1.064.735.80، ويرجع سبب الانخفاض في هذا المورد الهام إلى محدودية الأملاك العمومية للبلدية ، إضافة إلى عدم استغلال البلدية للممتلكات التي بحوزتها استغلالا أمثل، فهناك العديد من الممتلكات مهملة وتمسها نقائص تؤدي إلى ضعف المداخيل المتأتية منها.

أ)مساهمة الإيرادات الجبائية إلى إجمالي إيرادات التسيير :

الشكل رقم(03):مساهمة الإيرادات الجبائية إلى إجمالي إيرادات التسيير

الوحدة(دج)

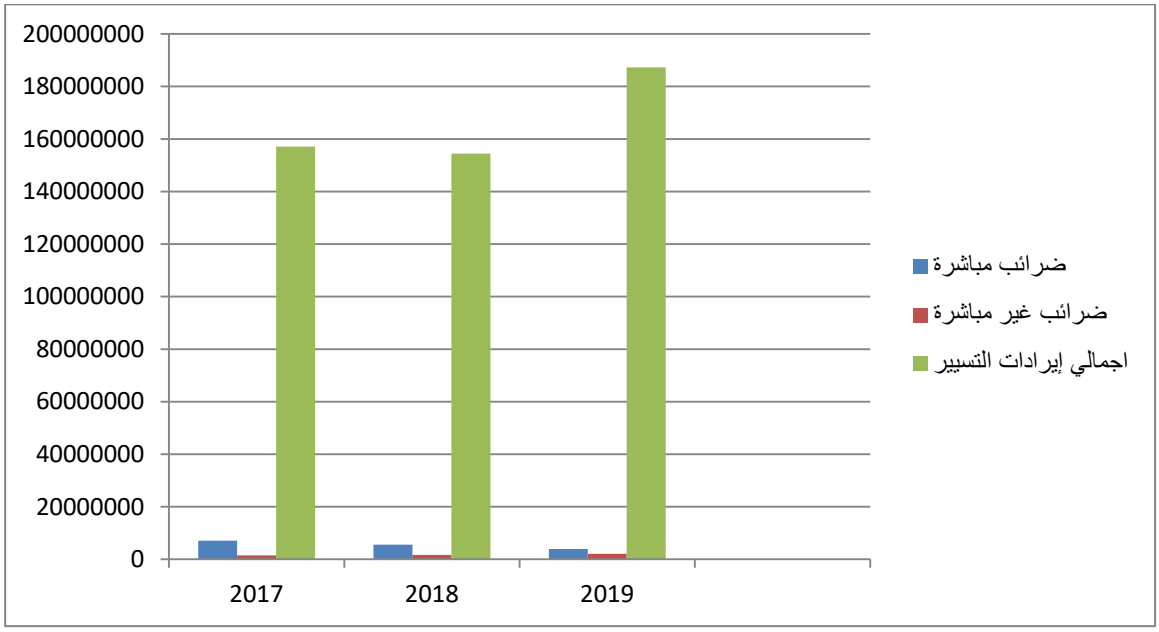

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم 03.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن بلدية أحمد راشدي سجلت مبالغ ضعيفة مقارنة بإجمالي إيرادات قسم التسيير، فبالنسبة للضرائب المباشرة سجلت سنة 2017مبلغ7.091.944.10دج، لينخفض سنة 2019إلى 3.924.870.12دج، أي بنسبة انخفاض 45%، أما الضرائب الغير مباشرة فقد سجلت سنة 1520270.34دج لترتفع هذه القيمة سنة 2019 إلى 2.105.743.35 دج.

ومنه نستنتج أن الإيرادات الجبائية لا تساهم إلا بنسب تقارب 4.68%و5.47% في تمويل إيرادات التسيير لميزانية بلدية أحمد راشدي للفترة (2017–2019).

يمكن تفسير سبب انخفاض حجم حصيلة الضرائب المباشرة والغير المباشرة إلى قلة الأنشطة التجارية والاستثمارية ، و انخفاضمعدلات بعض الضرائب والرسوم، وعدم تحصيل البعض الاخر، إضافة إلى التهرب الضريبي بالأخص الرسم العقاري، وعدم قيام من تستوجب عليهم هذه الضرائب بدفعها في مواعيدها.

ج) مساهمة باقي الإيرادات إلى اجمالي إيرادات التسيير:

تتمثل الإيرادات الأخرى المكونة لإيرادات التسيير لميزانية البلدية في التحصيلات والاعانات ممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية، بالإضافة إلى الناتج الاستثنائي وناتج السنوات المالية السابقة.

الشكل رقم (04): مساهمة باقي الإيرادات إلى اجمالي إيرادات التسيير.

الوحدة(دج)

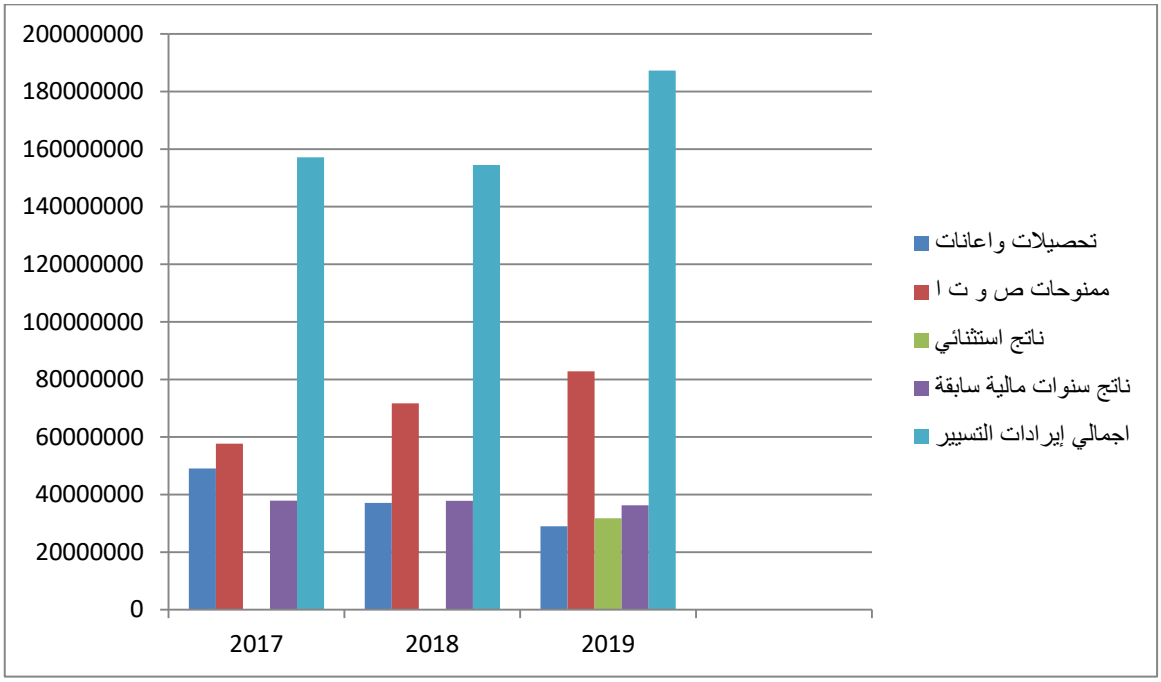

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول رقم (03).

من خلال تحليلنا للرسم البياني نلاحظ ارتفاع قيمة ممنوحات الصندوق صندوق التضامن البلدي حيث أنها تشكل حصة الأسد من إجمالي إيرادات التسيير ، وهذا الايراد في تزايد من سنة لأخرى ففي سنة 2017 سجلت البلدية مبلغ قيمته 57.698.000.00دج، لتصل قيمته سنة 2019 إلى 82.800.000.00دج،وقد سجلت أعلى نسبة مساهمة سنة 2018 بـ46.41%، وهذا دليل على أن البلدية تعتمد عليه بصفة كبيرة لتغطية العجز الحاصل عن الإيرادات الذاتية، كما نلاحظ بوضوح ارتفاع التحصيلات والاعانات بنسب تتراوح بين 15.48% و 31.22% خلال سنوات الدراسة، أما بالنسبة للناتج الاستثنائي فقد قدرت أعلى نسبة مساهمة له سنة 2019ب 16.95% ،وناتج سنوات مالية سابقة عبارة عن

مداخيل لم يتم تحصيلها في وقتها المحدد، وهذا راجع إلى تماطل مصالح البلدية في تحصيل مثل هذه الإيرادات، وقد حققت أعلى نسبة مساهمة لها سنة 2018ب 24.49%.

ثانيا) تحليل إيرادات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية أحمد راشدي للفترة الممتدة من(2017-2019):

تشكل إيرادات التجهيز والاستثمار عنصر مهم وفعال في دعم التنمية على مستوى البلدية وتتمثل ايراداته أساسا في:

1)الاقتطاع من إيرادات التسيير:

خص المشرع الجزائري نسبة من إيرادات التسيير لقسم التجهيز والاستثمار، وقدرت هذه النسبة بـ 10% من إجمالي إيرادات التسيير، يكون هذا الاقتطاع إجباري حتى لو كانت ميزانية البلدية عاجزة، تخصص هذه النسبة كمشاريع تنموية لقسم التجهيز والاستثمار بحيث تتميز باستقلالية في تخصيص نوع المشروع، وهذا باقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يعرضه على أعضاء المجلس، يكون التصويت بالقبول او الرفض، وبعد إبداء الراي يصبح هذا المبلغ المقتطع والمخصص للمشروع قابل للانطلاق وتجسيده على أرض الواقع.[1]

2)إعانات الدولة متمثلة في المخططات البلدية للتنمية (PCD):

أدخل أسلوب المخططات البلدية للتنمية سنة 1973بهدف تنظيم التنمية المحلية، وهي عبارة عن برامج عمل تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني، ويتم إنجازها عبر مراحل، حيث تكلف كل بلدية بإعداد واعتماد مشاريعها التنموية وترفعها للولاية، وتتعلق المخططات البلدية للتنمية بقطاعات تمس الحياة اليومية للمواطنين كالمياه والتطهير والمراكز الصحية وغيرها وبالتالي فهي بمثابة مكمل للاستثمارات التي تباشرها السلطات العمومية.[2]

3)إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية(FCCL):

يقوم هذا الصندوق بالعمل على حل المشكل المتعلق لعدم تطابق التقديرات الجبائية المحلية مع التحصيل الفعلي للجماعات المحلية، حيث يضمن هذا الصندوق عملية تحصيل الضرائب من خلال تدخله في الوقت المناسب لأجل تدعيم موارد الجماعات المحلية من الجباية.[3]

[1]مقابلة مع الامينة العامة لبلدية احمد راشدي يوم الأربعاء 29 جويلية على الساعة 10.00 صباحا.

[2]بن دحو هشام، بوزيان وليد، تسيير المخصصات المالية المحلية – دراسة حالة بلدية مغنية–، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان– الملحقة الجامعية مغنية، 2015-2016، ص 73.

[3]أمال رزام، دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية (تجارب دولية ناجحة في تفعيل التنمية المحلية)، مذكرة ماستر، تخصص مراجعة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي– ام البواقي– ، 2017/2016، ص 41.

1)تطور إيرادات التجهيز والاستثمار لبلدية أحمد راشدي(2017-2019).

الجدول رقم(04): إيرادات قسم التجهيز والاستثمار (2017-2019).

الوحدة(دج)

السنوات	إيرادات التجهيز
2017	60388761.30
2018	62074367.41
2019	225027147.39

المصدر: من إعداد الطالبة – تجميع الحساب الإداري لسنوات: 2018،2017و2019.

يتضح لنا من خلال الجدول ان إيرادات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية أحمد راشدي في تزايد مستمرعلى طول فترة الدراسة، ففي سنة 2017 حققت حوالي 60 مليون دج، لتصل سنة 2019 الى حوالي 225مليون دج وذلك راجع إلى زيادة المشاريع التنموية التي تتبناها البلدية.

أ)نسبة مساهمةالإعانات إلى إجمالي إيرادات التجهيزوالاستثمار:

إن من أهم الإيرادات التي تحصل عليها البلدية من مصادر خارجية هي الإعانات الممنوحة من طرف الدولة في إطار برنامج مخططات البلدية للتنمية(**PCD**)، أو من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية(**FCCL**).

الجدول رقم(05): نسبة مساهمة إعانات الدولة، الصندوق المشترك للجماعات المحلية إلى اجمالي إيرادات قسم التجهيزمن (2017-2019).

الوحدة(دج)

السنوات	إيرادات التجهيز	إعانات PCD		إعانات FCCL	
		المبلغ	%	المبلغ	%
2017	60.388.761.30	55.612.207.07	92.09	-	
2018	62.074.367.41	51.438.432.87	82.86	5588800	9
2019	225.027.147.29	20.033.929.52	8.90	199.130.548.88	88.49

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بطاقة حوصلة الإيرادات (قسم التجهيز العمومي).

نلاحظ من خلال الجدول تباين واختلاف في نسبة الإعانات المقدمة للبلدية، فقد شكلت الإعانات الممنوحة من طرف الدولة في إطار برامج مخططات البلدية للتنمية(PCD) الممول الرئيسي للبلدية وذلك خلال سنتي 2017 و 2018 بنسبتي 92.09% و 82.86% على التوالي، وهذا يدل على محدودية أموال البلدية، أما اعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية فقد قدرت نسبة مساهمته ب 9%، أما سنة 2019 فتعود أعلى نسبة تمويل للصندوق المشترك للجماعات المحلية وقدرت ب 88.49%، في حين بلغت إعانات PCDنسبة8.90%.

ب) نسبة مساهمة الاقتطاع من إيرادات التسيير إلى إجمالي إيرادات التجهيز

الجدول رقم(06): نسبة مساهمة الاقتطاع من إيرادات التسيير إلى إجمالي إيرادات التجهيز

الوحدة(دج)

السنوات	إيرادات التجهيز	الاقتطاع من إيرادات التسيير	
		المبلغ	%
2017	60.388.761.30	4.776.554.29	7.91
2018	62.074.367.41	5.047.134.54	8.13
2019	225.027.147.39	5.862.668.99	2.60

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بطاقة حوصلة الإيرادات (قسم التجهيز العمومي) لسنوات 2017،2018 و2019.

يلاحظ من خلال الجدول أن النسب ضعيفة و متفاوتة على طول فترة الدراسة، إذ تسجل سنة 2018 أكبر اقتطاع بنسبة 8.13%فقط، وفي سنة 2019 سجلت أقل نسبة قدرت ب 2.60% وهذاالانخفاض سببه الإيرادات الذاتية للبلدية ، وأن هذه الأخيرة لا تساهم إلا بنسب ضعيفة جدا بل وتكاد تنعدم في تمويل المشاريع التنموية، وهو ما ترك المجال لإعانات الدولة لتغطية الفارق.

المطلب الثاني: مساهمة إيرادات بلدية أحمد راشدي في التنمية المحلية:

سنحاول من خلال هذا تحديد أهم المشاريع التنموية والأشغال المنجزة في بلدية أحمد راشدي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017 و 2019 وهذا اعتمادا على مقابلة المسؤولين المحليين وخاصة موظفي قسم البرامج والصفات لبلدية أحمد راشدي.

سخرت البلدية إمكانيات مالية سواء من خلال التمويل الذاتي أو من خلال برامج مخططات البلدية والاعانات المقدمة طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية، إضافة إلى الإمكانيات البشرية ، حيث جعلت لذلك أولويات إنجاز وإصلاح الطرق، التطهير والصرف الصحي، إيصال الكهرباء، ترميم المدارس، وسنتطرق الى مختلف المشاريع المنجزة على مدار ثلاث سنوات (2017،2018 و2019) والهيئة التي تقوم بتمويل كل مشروع.

الجدول رقم (07): المشاريع المنجزة في إطار التمويل الذاتي (2017-2019)

الوحدة (دج)

الرقم	المشروع	المبلغ
01	التهيئة الحضارية لشارع قنيفي إبراهيم	5.000.000
02	دراسة وانجازقاعة العلاج البجاعطة	2.005.178
03	تجهيزات مكتب	1.165.881.29
03	انجاز أحواض التصفية عين جميل، بني سيار، زارزة	7.648.844
04	اقتناء لوازم الانارة العمومية	2.800.000
05	اقتناء حاويات القمامة	1.200.000
المجموع		19.819.903.30

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحسابات الإدارية لسنوات 2017، 2018 و2019.

من خلال دراستنا للمشاريع التنموية ببلدية أحمد راشدي ومن خلال الجدول رقم(08) نلاحظ أن البلدية قامت بتخصيص وعلى مدار ثلاث سنوات مبلغ إجمالي قدره19819903.30 دج بغرض إنجاز و تمويل خمسة مشاريع تنموية في مختلف المجالات من بينها مجال الاشغال العمومية والموارد المائية، حيث أخد مشروع إنجاز أحواض التصفية عين جميل، بني سيار، زارزة الحصة الأكبر بمبلغ 7.648.844دج، تليها التهيئة الحضارية لشارع قنيفي إبراهيم والتي أخدت حصة 5.000.000دج.

جدول رقم(08): المشاريع المنجزة في إطار المخطط البلدي للتنمية (PCD) للفترة(2017-2019).

الوحدة(دج)

الرقم	المشروع	المبلغ
01	إنجاز الطريق الرابط بين البجاعطة وأولاد صالح	22.649.110
02	تدعيم مشاتي عين جميل، بني سيار، زارزة بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من خزان 1000متر مكعب	17.687.000
03	تجديد شبكة الصرف الصحي لحي قاجة الطيب، بلي محمد، وبو الحرود محمد	40.217.0000
04	تجديد شبكة الصرف الصحي لحي حسين الزاهي	25.300.000
05	إتمام انجاز شبكة الصرف الصحي لحي الصمام الجهة الغربية	4.075.510
06	تجديد شبكة الصرف الصحي لحي بن جعفر محمد وحي الصمام	15.000.000
07	تجديد قناة بمجمع الصرف الصحي بأحمد راشدي	6.000.000
08	إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بالخربة	5.000.000
09	انجاز الطريق الرابط بين عين طاية والثنية على مسافة 5كلم	703.404
10	التهيئة الحضارية لحي فرحات رمضان	29.024.000
11	التهيئة الحضارية لحي 34حصة، حي أربعهكتارات	50.845.848
12	التهيئة الحضارية لواديالدرابلة وأولاد بو عزون	44.459.521
13	إنجاز ملعب رياضي جواري أحمد راشدي مركز	4.600.000
المجموع		340.261.393

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحسابات الإدارية لسنوات 2017، 2018 و2019.

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم**(09)**، نجد أن البلدية سجلت في إطار الإعانات المقدمة من المخطط البلدي للتنمية ثلاثة عشرة مشروع من شأنها أن تساهم في دفع عجلة التنمية المحلية على مستوى بلدية أحمد راشدي ، فقد أعطت الاهتمام الأكبر للمشاريع التنموية المتعلقة بالتهيئة الحضارية، حيث أقامت عدة مشاريع موزعة عبر عدد من الأحياء بغية الرقي إلى افضل نمط بالوسط الحضري، وقد أخد كل من حي 34 حصة وحي أربع هكتارات ، وحي فرحات رمضان الحصة الأكبر بمبالغ قدرت على التوالي بـ50.845.848.08دج29.024.000.00 دج.

كما أولت أهمية لمجال الشبكة الطرقية نلاحظ تخصيص مبالغ معتبرة لتعزيز شبكة التنقل بين البلدية والقرى المجاورة من أهمها إنجاز الطريق الرابط بين الرابط بين البجاعطة وأولاد صالح بمبلغ قدر بـ22.649.110.00دج.

وفيما يخص مجال الصرف الصحي فقد قامت بتجديد شبكة الصرف الصحي لحي قاجة الطيب، بلي محمد، وبو الحرود محمد مبلغ قدر ب 4075510.00دج، إضافة التجديد شبكة الصرف الصحي لحي حسين الزاهي ب 25300000.00دج.

كما قامت بإنجاز ملعب رياضي جواري أحمد راشدي مركز بمبلغ 4600000.00دج.

جدول رقم (09): المشاريع المنجزة في اطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية(FCCL) للفترة(2017-2019)

الوحدة(دج)

الرقم	المشروع	المبلغ
01	صيانة وإصلاح طريق أحمد راشدي إتجاه الطريق البلدي المؤدي إلى البجاعطة	48.431.752.50
02	صيانة وإصلاح الطريق الرابط بين البجاعطة وأحمد راشدي مرورا بأولاد بوعزون	69.726.624
03	تهيئة وتعبيد مسالك المشاتي، أولاد حامد عين حمزة الشراقة والمحازمة	61.548.468
04	تحويل خط كهربائي ذو الضغط المتوسط 3000فولط	10.414.556.69
05	تزويدما تبقى من التجمعات السكنية بالكهرباء	1.360.303.69
06	صيانة المدارس الابتدائية والمطاعم المدرسية	2.400.000
07	ترميم المدارس الابتدائية	18.955.839
08	إنجاز ومتابعة ثلاث مطاعم مدرسية	32.000.000
09	اقتناء سيارة تخصص لمكتب حفظ الصحة بالبلدية	31.880.000
المجموع		373.516.143

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحسابات الإدارية لسنوات 2017، 2018 و2019.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن البلدية قامت وفي الاطار الإعانات المقدمة من الصندوق المشترك للجماعات المحلية بإنجاز (09)، فقد خصصت مبالغ كبيرة للمشاريع التنموية الموجهة لمجال التهيئة الحضارية والأشغال العمومية كونها من المجالات التي تساهم في دفع عجلة التنمية المحلية على مستوى البلدية، فقد قامت بصيانة وإصلاح الطريق الرابط بين البجاعطة أحمد راشدي مرورا بأولاد بو عزونبمبلغ 69.726.624 دج، وتهيئة وتعبيد مسالك المشاتي، أولاد حامد عين حمزة الشراقة والمحزمة بـ

61.548.468 دج ، كما اهتمت بمجال التعليم من خلال إنجاز ومتابعة ثلاثمطاعم مدرسية بملغ 32000000 دج، إضافة إلى إعادة ترميم المدارس الابتدائية وقد خصصت لهذه العملية مبلغ 18955839.00دج، إضافة الى اقتناء سيارة تخصص لمكتب حفظ الصحة بالبلدية بمبلغ 3188000.00دج.

خلاصة الفصل

من خلال ما قمنا به دراسة وتحليللإيرادات بلدية أحمد راشدي للفترة 2017–2019، تبين أن بلدية أحمد راشدي مرتبطة ارتباطا ماليا وثيقا بالدولة، حيث تعد اعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية من الموارد المهمة للبلدية وغيابها يؤثر في ميزانية البلدية، ذلك لان إيرادات الإيرادات الجبائية، منتوجات الاستغلال وناتج الأملاك العمومية لا تقوى حتى على تسديد النفقات الاجبارية (تسديد أجور العمال، أعباء الكهرباء والغاز..)، أي أن الايرادات الذاتية المتاحة غير قادرة على تمويل حتى ميزانيتها لتسيير، وبالتالي أضحت عملية التنمية المحلية ملقاة على عاتق الدولة الا انها تبقى بعيدة عن متطلبات وطموحات المواطنين.

والشي الواضح أكثر من خلال هذه الدراسة أن التنمية المحلية على مستوى البلدية تعتمد على الإيرادات الخارجية بنسبة تفوق 90%، في حين أن الاعتماد على الإيرادات الداخلية لا يفوق 3%نظرا لقلة هذه الموارد.

الخاتمـــــــــــة

تعتبر البلدية وحدة قاعدية للامركزية في التنظيم الإداري الجزائري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي فهي تعد حلقة وصل بين السلطة المركزية والمواطنين.

التنمية المحلية هي عملية إحداث تغيير لمختلف جوانب الحياة للأفراد وهذا لا يتم إلا عن طريق موارد مالية تسمح بتوسيع نطاق المشاريع والبرامج التنموية تماشيا مع متطلبات واحتياجات المواطنين.

أولا) نتائج اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة يمكن اختبار الفرضيات الدراسة فيما يلي:

1)الفرضية الأولى:

الجماعات المحلية ومن بينها البلدية وباعتبارها النواة الرئيسية في تشكيل الدولة تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية، و المشروطة بتوفر موارد مالية لتمويل مختلف البرامج والمشاريع التنموية وذلك من خلال تظافر جهود السلطة المركزية بدعمها المادي والقوانين التنظيمية، وما يقوم به السكان من خلال المشاركة الشعبية، وما تقوم به السلطات المحلية من تسيير عقلاني للموارد المالية وكذا معرفة احتياجات السكان الاقتصادية والاجتماعية، فالجماعات المحلية هدفها الأساسي خلق التنمية المحلية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2)الفرضية الثانية:

تتكون إيرادات الجماعات المحلية من إيرادات داخلية جبائية تتحصل عليها الجماعات المحلية من مختلف الضرائب المباشرة والغير المباشرة إضافة إلى الإيرادات الغير جبائية والمتمثلة في منتوجات الاستغلال وناتج الأملاك العمومية، والإيرادات الخارجية والتي تعتمد عليها بصفة كبيرة في تمويل ميزانيتها وتغطية العجز الناتج عن الإيرادات الذاتية وتتكون من مختلف الإعانات المقدمة من طرف الدولة، الصندوق المشترك للجماعات المحلية، الإعانات والهبات، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3) الفرضية الثالثة:

الإيرادات الداخلية لبلدية أحمد راشدي إيرادات ضعيفة ذلك أنها غير قادرة على تغطية نفقاتها الاجبارية بواسطة إيراداتها الذاتية، وهو ما جعلها تلجأ إلى الإيرادات الخارجية لتغطية العجز الحاصل وتمويل مختلف مشاريعها التنموية التي تؤدي إلى إشباع حاجات الافراد و تحقيق التنمية المحلية على مستوها وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا) نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات ساهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتهم، يتم سردها فيما يلي:

1) ضعف الإيرادات الذاتية الجماعات المحلية يحد من استقلاليتها المالية ويجعلها في تبعية دائمة للسلطة المركزية.
2) على الرغم من الاعتراف للبلديات بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية التي تعني تمتعها بمصادر مالية خاصة بها، وحرية التصرف في شؤونها إلا أن السلطة الجبائية في يد الدولة فهي التي لها حق تأسيس الضرائب والقواعد والمعدلات وكيفية توزيع هذه العوائد، وبالتالي ليس للبلدية الحق في فرض أو تحصيل الضرائب.
3) الجماعات المحلية ومن بينها البلدية تعد جزء لا يتجزأ من الدولة لذا وجب عليها إعطاؤها جزء من السلطة في اتخاذ القرار المالي.
4) تعتبر الضرائب والرسوم من أهم الإيرادات الذاتية للبلدية إلا أنها تساهم بنسبة قليلة في تمويل ميزانية البلدية وهذا راجع لعدة أسباب من بينها: التهرب والغش الضريبي، ضعف بعض الضرائب والرسوم كالرسم على النشاط المهني وانعدام التحصيل للبعض الآخر كالرسم العقاري وعدم متابعة الجهة المكلفة بتحصيل الضرائب للأشخاص المكلفين بدفع الضريبة.

5)الإيرادات الذاتية للبلدية ضعيفة وغير كافية حتى لتغطية النفقات الضرورية كأجور المستخدمين، تسديد فاتورة الكهرباء والغاز...، وكنتيجة لضعف هذه الإيرادات تجد البلدية صعوبات كثيرة في التكفل بالمسؤوليات التي أوكلت لها في أداء مهامها.

6)يتم تمويل قسم التجهيز والاستثمار في معظم الأوقات بالموارد الخارجية كإعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية، والتي تكون مشروطة ومخصصة لقطاعات أو مجالات معينة وهذا ما يفقد البلدية الاستقلالية المالية ويحد من مساهمتها في التنمية المحلية.

7) تعتمد البلدية على الإيرادات الخارجية سواء تلك المتأتية من الصندوق المشترك للجماعات المحلية، أو المقدمة من طرف الدولة في إطار المخططات البلدية للتنمية المحلية في تمويل مختلف البرامج والمشاريع التنموية التي تحرك عجلة التنمية المحلية على مستوى إقليمها.

8) قلة الأنشطة الاقتصادية، التجارية على مستوى بلدية أحمد راشدي ما نتج عنه قلة في الاوعية الضريبية.

9) تعاني البلدية من إهمال للعقارات والأملاك أيضا سوء استغلالها، وهذا ما نتج عنه ضعف الإيرادات الضريبية بالنسبة للرسم العقاري.

ثالثا) توصيات الدراسة

من خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكن أن نقوم بإعطاء بعض التوصيات:

1) تثمين الموارد البشرية عن طريق اختيار الموظفين وعلى رأسهم الأمناء والعاملون في المجالس المحلية على أساس الكفاءة المهنية لا على أساس المحسوبية، وكذا توظيف إطارات جامعية.
2) تفعيل المشاركة الشعبية وذلك بإشراك المواطنين في أخذ القرارات وخلق روح التشارك والتفاهم وذلك من اجل كسب الثقة بين الرئيس والمرؤوس وتوحيد الجهود للنهوض بالتنمية المحلية.
3) إشراك لجان البلدية على مستوى القرى في العمل التنموي.
4) القيام بتنظيم أيام تكوينية لصالح الموظفين العاملين في البلدية، وعلى وجه الخصوص رؤساء المصالح وخاصة مصلحة الميزانية والمالية التي تحتاج إلى خبرة وكفاءة في مجال المالية.
5) إعادة النظر في توزيع الضرائب بين السلطة المركزية والجماعات المحلية، وذلك على أساس تخصيص كامل الحصيلة الضريبية ذات الطبيعة المحلية للوحدات المحلية و منح الجماعات وعلى رأسها البلدية نوعا من الاستقلالية المالية في سن الضرائب التي تراها ضرورية في زيادة إيراداتها الذاتية.
6) محاربة الغش والتهرب الضريبي، وتشديد العقوبات على المتهربين إضافة إلى إشراك البلدية في تحصيل الضرائب ومتابعة المكلفين بدفعها .
7) العمل على إيجاد أوعية ضريبية متنوعة لتسحين الإيرادات الضريبية ما يساهم في تمويل ميزانية البلدية .
8) المسك الجيد والمنظم لسجل جرد الأملاك العقارية والمنقولة، إضافة إلى إحصاء وتحديد تلك الأملاك والتصرف فيها طبقا للشروط المحددة في القوانين والتنظيمات.

9) إعادة تثمين الممتلكات المحلية من خلال تحيين أسعار تأجير المحلات التجارية والسكنات الوظيفية والسوق الأسبوعي تماشيا مع سعر السوق، ما يجعلها اكثر مردودية ذلك أنها موارد هامة ودائمة.

10) تشجيع الإعلام المحلي والجواري للاهتمام أكثر بالقضايا المحلية وتقريب المواطنين من منتخبيهم لنقل انشغالاتهم واحتياجاتهم.

11) إدراج البعد البيئي في كل المخططات التنموية.

12) البحث عن صيغ جديدة لزيادة حصيلة الإيرادات الذاتية للبلدية، تعتمد على الوسائل والإمكانيات الذاتية عن طريق استغلال المنتجات المحلية حيث أن البلدية تمتاز بطابعها الفلاحي وذلك لتوفرها على منتجات زراعية (كالقمح، الزيتون، والخضر بكل أنواعها)، ذات جودة عالية نظرا لخصوبة تربتها، وبالتالي دعم هذه المنتجات يوفر للبلدية إيرادات معتبرة تقلل نوعا ما من لجوئها لطلب موارد خارجية.

13) العمل على تشجيع الأنشطة الاقتصادية داخل البلدية، وإيجاد ضمانات لاستقطاب المستثمرين، واللجوء للاستثمار المنتج للثروة .

14) تدعيم الاستثمار المحلي وتشجيع القطاع الخاص في إنجاز مشاريع التنمية المحلية.، مما يؤدي إلى تحقيق عوائد مالية معتبرة.

15) يستحسن عدم تقييد المشاريع الممولة من قبل المخطط البلدي للتنمية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، وترك الحرية للبلدية في صرفها في القطاعات التي تراها ضرورية وتعاني من العجز.

16) تكفل الدولة ببعض مصاريف التسيير خاصة تلك المتعلقة بصيانة وإصلاح الدارس، توفير مواد التنظيف للمساجد، باعتبارها نفقات كبيرة وتثقل كاهل البلدية

رابعا) أفاق الدراسة:

وختاما ووفق ما تم التطرق إليه تصورنا مجموعة من الأفكار والتي يمكن أن تبقى مفتوحة امام الباحثين تستطيع أن تكون بحثية مستقبلية لهم :

- الجباية و دورها في التنمية المحلية.
- أثر الضرائب والرسوم في تحقيق التنمية المحلية.
- سياسات تحسين الإيرادات المحلية لتمويل البلدية.

قائمـــــــــــــــة

المراجـــــــــــــع

أولا) الكتب:

1) أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، عالم المعرفة، 1982.

2) بومدين طاشمة، دراسات في علم التنمية السياسية في بلدان جنوب إفريقيا(قضايا وإشكالية)ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

3) جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11، دار الامة للطباعة والنشر، طبعة 2014، الجزائر.

4) سميحة طرى، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة مؤسسة الاخوة عموري بسكرة، طبعة أولى، مكتبة الوفاء القانونية.

5) غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن1989-2003، طبع بدعم من وزارة الثقافة، عالم الكتب الحديث.

6) فؤاد غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع، طبعة1، عمان- الأردن، 2015.

ثانيا) رسائل وأطروحات:

1) أسية أشابوب، رزيقة مسعدان، الجماعات الإقليمية في الجزائر وإشكالية تمويلها – دراسة حالة بلدية ايت عيسى ميمون بولاية تيزي وزوو 2014/2011، مذكرة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسيات عامة وإدارة محلية، قسم العلوم السياسية، 2015/2014.

2) أمال رزام، دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية (تجارب دولية ناجحة في تفعيل التنمية المحلية)، مذكرة ماستر، تخصص مراجعة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي- ، 2017/2016.

3) بقليل نور الدين، أثر اليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف لمسيلة،2018-2019.

4) بن دحو هشام، بوزيان وليد، تسيير المخصصات المالية المحلية – دراسة حالة بلدية مغنية– مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان– الملحقة الجامعية مغنية، 2015–2016.

5) بوتاتة عبد الحق، العايب عبد الهادي، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية(دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني 2010–2014)، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوقرة– بومرداس، 2015–2016.

6) بيصار حكيم، أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000–2016، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف– المسيلة، 2018–2019.

7) تسمبال رمضان، استقلالية الجماعات المحلية في الجزائر وهم أم حقيقة، مذكرة ماجيستر في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2009.

8) جعيجع دليلة، مصادر ميزانية البلدية وسبل تنويعها في ظل القانون 10/11، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2018/2017.

9) الحسين بحري، هادية دريهم، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة – بلدية الوادي 2015/2009، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي–، 2017/2016.

10) خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010–2011.

11) روام نوال، الميزانية العمومية ودورها في التنمية المحلية دراسة حالة: تمويل التنمية في بلدية البردي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، 2013–2014.

12) زين الدين بكاري، عبد الرزاق سبة، مالية الجماعات المحلية في الجزائر بين الاستقلالية والتبعية، مذكرة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار– الجزائر، 2018–2019.

13) سلاوي يوسف. مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1– بن يوسف بن خدة، 2018/2017.

14) طالبي يمينة، الدور التنموي للجماعات المحلية– دراسة حالة ولاية البيض، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي–سعيدة، 2015–2016.

15) عادل بنقاب، سياسيات التمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في تنفيد الاجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مذكرة الماجيستر في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010–2011.

16) فيلالي خديجة، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية بوسعادة، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة لمسيلة، 2012–2013.

17) قراعي حسني، دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية – دراسة حالة بلدية المسيلة 2012–2016، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف لمسيلة2018/2017.

18) لمير عبد القادر، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية – دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار–، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014/2013.

19) محلابي علي، مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية البويرة–، مذكرة الماستر تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة–،2018/2017.

20) معامر سفيان، قرقب أسامة، اثر التحصيل الضريبي على ميزانية الجماعات المحلية(دراسة حالة بلدية ادرار)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية–أدرار،2016–2017.

21) نور الدين يوسفي، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر– دراسة حالة تقييمية للفترة 2008/2005 مع دراسة حالة ولاية البويرة، رسالة ماجيستر، جامعة أمحمد بوقرة– بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2010.

22) ناجمي الهاشمي، دور البلدية في التنمية المحلية – الهياكل القاعدية نموذجا–، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية– أدرار–، 2018/2017.

ثالثا) مجلات

1) براهمي نصيرة، ناصور عبد القادر، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد الثالث، العدد 02، جامعة حمة لخضر الوادي– الجزائر، ديسمبر 2018.

2) بن الحاج جلول ياسين، أهمية تفعيل الإيرادات المحلية الغير جبائية في تمويل التنمية المحلية –حالة الجزائر–، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة تيارت، العدد الثامن.

3) بن علي زهرة، واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر – بين المقومات والمعوقات مجلة الاستاد الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 2019.

4) بهلولي فيصل، خويلد عفاف، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر– دراسة في برامج التنمية المحلية للبلديات ومصادر تمويلها، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي–الجزائر، المجلد 02، العدد01، جوان 2019.

5) بوزيدة حميد، خلادي راضية، مكانة الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية دراسة حالة بلديات ولاية بومرداس (2013–2016)، مجلة دراسات جبائيه، مجلد 7، العدد2، 2018.

6) تقرارات يزيد واخرون، الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر– دراسة نظرية تحليلية، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 7، العدد 11، 2019.

7) سرير عبد الله رابح، المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية، مجلة المفكر، العدد 07، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

8) سي فضيل الحاج، وأخرون، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتجارة، العدد09، جانفي 2017.

9) صادق زوين، الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة بلدية وادي العثمانية، 2002–2020، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 09،العدد1، 2020.

10) عبايدية سارة، المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية قراءة في النصوص،مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد06، العدد02، 2019.

11) لخضر عبيرات، أهمية الجباية المحلية في تعزيز استقلالية المالية لتسيير ميزانية الجماعات المحلية(البلدية)، مجلة دراسات–العدد الاقتصادي، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018.

12) مبارك شريف خليل، شكاكطة عبد الكريم، التنمية المحلية في الجنوب الجزائري بين الحتمية والخيارات –ولاية ورقلة نموذجا–، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد12، العدد1.

13) مراد كواشي، جمعة شرقي، دور إيرادات الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية دراسة حالة ولاية تبسة للفترة(2010–2014)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد12، العدد38، الفصل الأول لسنة 2017.

14) هادية بن مهدي، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد1، 2020.

رابعا) محاضرات

1) كويحل فاروق، دردیش أحمد، التنمية المحلية بين المعيقات الاجتماعية والمعيقات السوسيو ثقافية

خامسا) ملتقيات

1) حياة بن سماعين، وسيلة السبتي، التمويل المحلي لتنمية محلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية، مداخلة بالملتقى الدولي حول سياسة التمويل واثرها على اقتصاديات المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 26–27 نوفمبر، جامعة بسكرة، 2006.

2) كروش نور الدين، أولاد إبراهيم ليلى، طرق واليات تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مداخلة بالملتقى الوطني حول" النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية" جامعة محمد بوضياف لمسيلة يومي :4و5 فيفري 2019.

3) مصطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، مداخلة بالملتقى الدولي الأول حول "الاقتصاد الإسلامي: الواقع...ورهانات المستقبل" المركز الجامعي غرداية، يومي 23–24 فبراير 2011.

سادسا) مراجع قانونية

1) الجمهورية، الجزائرية، الديمقراطية، الشعبية، الامر رقم 94-03 المؤرخ في 27رجب 1415 الموافق ل 31ديسمبر 1994 المتضمن قانون المالية لسنة 1995، الجريدة الرسمية العدد87 الصادرة بتاريخ 31ديسمبر 1974،.

2) الج، الج، د، ش، ، قانون رقم 19-14 مؤرخ في 14 ربيع الثاني الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، متضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية عدد81،الصادرة في 3 جمادى الأولى عام 1441هـ الموافق لـ30 ديسمبر 2019.

3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10/11 مؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية ،الجريدة الرسمية عدد 37 صادرة بتاريخ2011/07/03.

4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،2015.

5) قانون الرسم على رقم الاعمال 2017.